دراسات فى السياسة الاستعمارية

ماوماو

ثورة الأحرار فى كينيا

بقلم

دكتور راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

١٩٥٢

الثمن ١٠

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا ـ القاهرة

دراسات فى السياسة الاستعمارية

ماو ماو

ثورة الأحرار فى كينيا

بقلم

دكتور راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

١٩٥٢

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا ـ القاهرة

إلى الضمير الانسانى النزيه الذى لا يعترف بفوارق بين الناس
مردها إلى اختلاف الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين .

ظهرت الطبعة الثانية من :

حقيقة الانقلاب الأخير في مصر

نفدت الطبعة الأولى فى أيام قلائل ، وهاهى الطبعة الثانية تصدر وقد تناولتها يد التنقيح والزيادة بصورة واضحة .

٢٨٢ صفحة الثمن ١٨ ص

THE MILITARY COUP
IN EGYPT
AN ANALYTIC STUDY

By

Dr. Rashed El-Barawy

عرض وتحليل لانقلاب يوليه ١٩٥٢ أمام الرأى العام الأجنبى فى مصر والعالم ، ويتضمن النص الكامل بالإنجليزية لجميع قوانين الإصلاح التى صدرت منذ ذلك التاريخ .

الثمن	فى مصر	٣٥ قرشاً
	فى الخارج	٧ شلنات

دراسات فى السياسة الاستعمارية :

أول سلسلة من نوعها فى المكتبة العربية

١ – حرب البترول فى الشرق الأوسط (تحت الطبع)

٢ – مشروع سوريا الكبرى

٣ – مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)

٤ – الكتلة الإسلامية

دراسات فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية:

١ ـ مشروعات السنوات الخمس

٢ ـ الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط تأليف بونيه

٣ ـ النظام الاشتراكى

٤ ـ التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث

٥ ـ دراسات فى السودان واقتصاديات الشرق الأوسط

لماذا أكتب هذه الصفحات

يشهد العالم اليوم ثورات تتفاوت من حيث حدتها وعنفها، فى المناطق والمستعمرات الإفريقية التى يسيطر عليها الرجل الأبيض ولا يريد أن يعترف أن الظروف قد تغيرت، وأن الاستعمار أصبح من أخطاء التاريخ التى ينبغى محوها، لأنه صار بالفعل قيداً على التقدم الذى تجاهد من أجله البشرية

لقد بدأت القارة المظللة تتحرك للخلاص من الاستغلال، وقامت الشعوب الإفريقية تطالب بحقوقها الأساسية، فى الحرية والاستقلال والمساواة. فى اتحاد جنوب إفريقية وفى كينيا وأوغنده وتنجانيقا والكنغو وغيرها تعلن الشعوب إنها لم تعد تحتمل سياسة التمييز العنصرى، ولن تقبل أن تظل موارد بلادها وثرواتها احتكاراً لهذه القلة البيضاء من الأوربيين وأمثالهم، ولن تسمح للرجل الأبيض أن يظل السيد والحاكم الذى يعمل بما يملك من قوة وحيلة على أن يبقيها فى هذا المستوى المنحط من الفقر والجهل والمرض.

إن الدول الاستعمارية تعمل جاهدة على إخفاء الحقائق، فهى تصم الإفريقيين المكافحين الأحرار بأنهم إرهابيون تارة، وإنهم مدفوعون من جانب عوامل خارجية تارة أخرى؛ كما تسلط عليهم فى الوقت نفسه أسلحة التدمير والتقتيل بعد الاضطهاد والسجن والمحاكمات التى تنفر منها أولى مبادىء العدالة، وهاهى تونس والجزائر

ومراكش تقدم لنا الدليل القاطع على أساليب الاستعمار . ولكن هذا الذى نلقاه فى مختلف أرجاء القارة الإفريقية إن هو إلا الانعكاس الطبيعى للقومية الناهضة والنزاعة إلى تحقيق أهدافها فى الحرية والمساواة والعدالة ، من أجل الصالح الانسانى العام والسلام العالمى .

ولقد برزت فى الآونة الأخيرة الحركة القائمة الآن فى كينيا وأخذت تسترعى الانتباه فى كل مكان . وصار اسم « ماو ماو » على الألسنة . والغرض من هذه الصفحات أن نلقى قدراً كافياً من الضوء على هذه الحركة والعوامل الأساسية التى تكمن وراءها ، من اقتصادية واجتماعية وسياسية . ولنبين أنها جزء من هذه الثورة التحريرية التى تجتاح ما جرى العرف الاستعمارى على تسميتها بالقارة المظلمة أو السوداء .

منذ سنوات قلائل تحدث المستر تريجفى لى ، الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، فقال إن عهد سيطرة الرجل الأبيض على آسيا قد انتهى ، ولم يعد له سوى إفريقية ، وهاهى الأخيرة قد أخذت تفيق من سباتها وتطالب بحريتها حتى تلحق بركب الحضارة الذى يعمل الإستعمار على تعطيل سيره ، وهى لن تتوقف عن كفاحها حتى تبلغ غايتها ، طال الزمن أو قصر ، وشاء الاستعمار أو لم يشأ .

راشد البراوى

القاهرة — ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢

ماذا تعرف عن كينيا ؟ (١)

تقع مستعمرة ومحمية كينيا على ساحل المحيط الهندى فيما بين نهر أومبا Umba ورأس ديك Dick'sHead ، وتمتد فى الداخل حتى بحيرة فكتوريا وأوغنده . والمساحة الكلية ٢٢٤٫٩٦٠ من الأميال المربعة ، بينما يبلغ عدد السكان ٤٫٢٠٩٫٣٠٠ نسمة طبقا لتقدير عمل فى ٢٥ فبراير عام ١٩٤٨ ، ومن هؤلاء :-

٢٩٫٠٠٠ أوربى

٩٠٫٩٠٠ هندى

٢٣٫٩٠٠ عربى

٤٫٠٥٥٫٠٠٠ إفريقى

ويكثر العرب على مقربة من الساحل ، ويرجع وجودهم إلى القرون الماضية حين كان للعرب سلطان فى هذه المناطق . ووفد عدد كبير من الهنود حين بدأ إنشاء الخط الحديدى ، كما اشترك عدد من الجنود السيخ فى غزو إفريقية الشرقية لحساب انجلترا ، ولا ينبغى أن ننسى كذلك العلاقات التجارية القديمة بين الهند وشرق إفريقية أما الأوربيون ، وأغلبيتهم الساحقة من الإنجليز ، فقد وفدوا إلى البلاد بعد بدء استعمارها . وإذا ماتوغلنا إلى الداخل ألفينا أجناسا من الإفريقيين يتكلمون لغات البانتو ، كما نجد قبائل أخرى غيرها مثل

(١) Statesman's Year-Book

كائيروندو، ناندى، لومبوا ، ماساى . ويقع ثغر ممباسا على الجانب الشرقى من جزيرة بهذا الإسم ، وهو نهاية سكة حديد « كينيا ـ أوغنده » . وعلى الجانب الجنوبى الغربى من الجزيرة نفسها نجد ميناء كيلنديني Kilindini ، وهو من أفضل الموانى الواقعة على الساحل الشرقى لافريقية ويتسع للسفن الكبيرة .

والأرقام التالية عن التجارة الخارجية تلقى ضوءاً على أهمية البلاد الاقتصادية :

السنة	الواردات	الصادرات	إيرادات الجمارك
١٩٤٣	١٢٬٩٠٠٬٩٧٤	٩٬٨٠٨٬٤٦٣	١٬٠٢١٬٦٧٧
١٩٤٤	١٣٬٩٤٠٬٤٨٦	١٢٬٤٢٩٬٩ ٩	٢٬٢٨٨٬١٧٤
١٩٤٥	١٣٬٠٢٩٬٧٤٨	١٥٬٧٣١٬٧٣٠	٢٬٢٤٤٬١٠٩
١٩٤٦	٢٠٬٣٠٦٬٤٧١	١٦٬٧٥٠٬٨٢٠	٣٬٦٩٠٬٠٠٥
١٩٤٧	٢٩٬٥٢٨٬٠٤٤	٢١٬٠٦٥٬٦٢١	٤٬٩١٨٬٧٠١

وتعتبر بريطانيا العميل الأول كما يتضح من البيان التالى :

السنة	الصادرات إلى بريطانيا	الواردات من بريطانيا
١٩٤٧	٩٬٠٩٠٬١٦٧	٣٬٧٥٩٬٣١٨
١٩٤٨	١٧٬٤٤٥٬٨٦٧	٤٬٠٧٤٬٤٤٢

وأهم غلات الإصدار البن والشاى وقصب السكر والقطن (بمقادير قليلة) ، بينما تصدر البلاد سنويا مقادير كبيرة للغاية من الجلود .

وصول الرجل الأبيض

وبداية الاستعمار

قبل عام ١٨٨٤ ، وإلى الشمال من مستعمرة موزمبيق البرتغالية كانت تمتد منطقة واسعة قمينة أن تجذب أنظار الاستعمار فى الوقت المناسب إذ لم تكن مملوكة بعد لأية دوله أوربية ، بينما كان يدعى حق السيادة عليها سلطان زنجبار . وفى تلك السنة ، وصل إلى البلد الأخير المغامر الألمانى كارل بيترز مع بعض الرفاق ، وبفضل المعونة التى قدمها لهم أحد البيوت التجارية الألمانية فى زنجبار ، ضربوا فى الداخل ، ولم يمض عشرة أيام حتى عاد الرجل ومعه اثنى عشرة معاهدة موقع عليها من عدد من الزعماء الوطنيين الذين لم يدركوا حقيقتها والغرض منها. والنتيجة أنه استطاع أن يضع مساحة قدرها ٦٠٫٠٠٠ من الأميال المربعة تحت حماية « شركة الاستعمار الألمانى » التى سبق له أن أنشأها . وعاد إلى برلين حيث أعاد تنظيم الشركة وأطلق عليها اسم « شركة إفريقية الشرقية الألمانية » ، واستطاع أن يحمل بسمرك على أن يعلن حماية الحكومة لها . ولقد دهش الناس من تصرف الوزير الألمانى إذ يعلمون أنه كان معارضا فى مشروع بيترز ، ولكن الواقع أن بسمرك إنما كان يتصرف فى حذر فلا يريد أن يتخذ موقفا إيجابيا إلا إذا كان النجاح حليف المغامرة .

ولكن الإنجليز ، بالرغم من مشاغلهم فى آسيا والمترتبة على التوسع الروسى ، لم ينظروا بعين الارتياح إلى تلك الجهود التى تبذلها ألمانيا فى إفريقية الشرقية . وقبل وصول كارل بيترز بشهور قلائل توغل المكتشف الانجليزى سير هارى جونستون إلى منطقة جبل كليمنجارو وعقد طائفة من المعاهدات مع عدد من الزعماء الوطنيين ، وهذه أخذها فى عام ١٨٨٥ جماعة من تجار منشستر وغيرهم الذين أسسوا « جماعة إفريقية الشرقية الألمانية » والتى تحول اسمها فيما بعد فصار « شركة إفريقية الشرقية البريطانية الإمبراطورية » . ولما كان للفرنسيين أطماع فى شرق إفريقية اتفقت الدول الأوربية الثلاث وهى انجلترا وألمانيا وفرنسا على تأليف لجنة لتسوية عناصر الخلاف بينها ، ولتقرر ما إذا كانت المنطقة ملكا لسلطان زنجبار . وصدر قرار اللجنة فى العام التالى فاذا به يسمح للسلطان بجزيرتى زنجبار وبمبا Pemba إلى جانب شقة ساحلية عرضها ١٠ أميال وطولها ٤٠٠ ميل لبريطانيا ، والجنوبية لألمانيا . أما فيما وراء هذه المنطقة الساحلية فقد اقتسمه الإنجليز والألمان وكان خط التحديد يمتد غربا حتى بحيرة فكتوريا . (١) وهنا تقدمت كل من الشركتين إلى السلطان تطلبان استئجار منطقة النفوذ الخاصة بكل منهما ،

---

(١) ومقابل ذلك أطلقت يد فرنسا فى جزيرة مدغشقر .

ولكن المنطقة الداخلية هى التى أصبحت موضع الخلاف ، وراح الإنجليز يرددون هذه الأسئلة : هل تترك للألمان حرية التوسع حتى يلتقوا بدولة الكنغو الحرة عند بحيرة تنجانيقا وبذلك يسدون الطريق على المشروع البريطانى الخاص بمد خط حديدى عبر القارة ، من مدينة الرأس فى أقصى الجنوب إلى القاهرة فى الشمال ؟ وهل تكون «أوغنده» ، درة إفريقية الشرقية ، من نصيب الإنجليز أم الألمان ؟

وأخذت المسألة الأخيرة تشغل الأذهان ، وبخاصة عندما وصل كارل بيترز إلى عاصمة أوغنده وعقد معاهدة مع ملكها .

ولكن المغامرة الالمانية لم تنجح ، ذلك أنه فى أول يوليه من عام ١٨٩٠ وقعت دولتا ألمانيا وبريطانيا «معاهدة هليوجولاند» ، وبمقتضاها حصلت الدولة الأولى على شبه جزيرة هليجولاند (ذات الأهمية الإستراتيجية لألمانيا نفسها) ، ومقابل ذلك (فيما يختص بأفريقية الشرقية) تنازلت عن دعاويها فى أوغنده ، وجزيرتى زنجبار وبمبا ، ومنطقة ويتو Witu (الواقعة على ساحل إفريقية الشرقية البريطانية) ونياسالاند . واستغلت إنجلترا الفرصة فأعلنت حمايتها على نياسالاند وزنجبار وبمبا وأوغنده .

وكانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة لفحص أحوال « شركة أفريقية الشرقية البريطانية » ، ورفعت اللجنة تقريرها وفيه « إن تاريخ شركة أفريقية الشرقية البريطانية خلال السنوات الخمس

الأخيرة وحالتها الراهنة ، يوضحان بجلاء اخفاق التجربة التى قامت على وضع الإدارة والتجارة فى أيد واحدة ، فيما يختص بهذا الجزء من أفريقية ، وأن التعجيل بوضع حد لهذا النظام يكون أفضل بالنسبة إلى الشعوب الوطنية والتجارية البريطانية وزنجبار ، «على مانعتقد بالنسبة إلى الشركة نفسها» . وهنا استقر رأى الحكومة البريطانية على شراء حقوق الشركة وممتلكاتها فى أفريقية الشرقية وأوغنده ، مقابل ربع مليون جنيه ، وفى سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغنده ، وطبق الإجراء نفسه بالنسبة إلى أفريقية الشرقية البريطانية فى العام التالى .

وكانت حدود الأخيرة تنتهى عند نيڤاشا Niavasha ، وفى سنة ١٩٠٢ أضيفت إليها مقاطعات نيفاشا وكيسومو ، وبالأولى مرتفعات تصلح لإقامة الرجل الأبيض ؛ أما الثانية فاقتطعت من أوغنده وبذلك وصلت حدود إفريقية الشرقية البريطانية إلى بحيرة فكتوريا .

ومنذ إعلان الحماية كان على رأس هذه «المحمية» مندوب مسئول أمام وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنها أصبحت من اختصاص وزارة المستعمرات ، وذلك ابتداء من أول ابريل ١٩٠٥ ، وفى نوفمبر ١٩٠٦ وضعت تحت اشراف حاكم وقائد لقوات الإحتلال . وفى ٢٣ يوليه ١٩٢٠ تقرر ضمها باسم «مستعمرة كينيا» ، وبذلك أصبحت من «مستعمرات التاج» ، أما الاراضى الواقعة على الساحل والتى كان قد سبق استئجارها من سلطان زنجبار فقد صار يطلق عليها اسم «محمية كينيا» .

وفى ١٥ يوليه سنة ١٩٢٤ وقعت معاهدة مع إيطاليا وبمقتضاها تنازلت انجلترا إلى الأخيرة عن نهر جوبا ومنطقة على الجانب البريطانى من النهر ، يتراوح عرضها بين ٥٠،١٠٠ ميل ؛ وتم التسليم رسميا فى ٢٩ يونيه من السنة التالية ، وهكذا تنازلت انجلترا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد أنفسهم رأى فى الأمر .

بهذا نعرف قصة الاستعمار الأبيض أو البريطانى بعبارة أخرى لكينيا . وسرعان ما أخذ المستعمرون يفدون على البلاد حيث يملكون أجود أرضها ويستغلونها لحساب أنفسهم ولحساب الإمبراطورية ، مما سنوضحه فى الفصول التالية .

آثار سيئة :

وهنا نسأل : هل كان مجىء الرجل الأبيض عامل خير لهذا البلد وأهله ، وهل كانت حضارته مصدر إسعاد ورفاهية ؟ يحدثنا بويل (١) أن من رأى البعض أنه منذ ابتداء استعمار كينيا حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى ، تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين . وبالرغم من تشككه فى صحة الرقم إلا أنه يقول إن من المحتمل أن ٥٠،٠٠٠ منهم ماتوا خلال الحرب العالمية الأولى ، وأن ١٥٠،٠٠٠

---

(١) Raymond Leslie Buell: The Native Problem In Africa, Vol. I, p. 287 (Newyork 1928)

غيرهم هلكوا بسبب المجاعة ووباء الانفلونزا فى عام (١٩١٨-١٩١٩) ولكى يدعم الرأى القائل بميل السكان الوطنيين إلى التناقص يورد لنا هـذه العبارات البالغة الدلالة والمغزى من تقرير لإدارة الصحة.

« فيما بين عامى ١٩٠٤ ، ١٩٢٤ تمتعت قبائل كينيا بسلام داخلى ولكن فى الوقت نفسه كانت تجرى تغييرات اقتصادية ويحدث تطور على أسس جديدة . وكلا السلام والتقدم كانا صدمة أكثر منهما دافع ؛ وعطل نشوب الحرب فى عام ١٩١٤ ، على الأقل لمدة عشر سنوات ، وضع أو تطبيق الوسائل التى يمكن بها السيطرة على تلك الهزات . وفى ظل هذه الظروف ما كان ينتظر أن يزداد السكان » . ومعنى هذا أن إخراج الأهلين من ديارهم ، وحرمانهم من أراضيهم وتسخيرهم فى خدمة مزارع البيض ، إلى جانب الحرب والأمراض التى لم يمكن التغلب عليها بسبب عدم وجود خدمات صحية كافية - كل هذا كان لا بد وأن يؤدى إلى تناقص السكان .

هذا بالنسبة إلى الإفريقيين ، أما فى حالة الأوربيين ، فان الكاتب نفسه يذكر لنا (١) أن عددهم ارتفع من ٣٫١٧٥ فى سنة ١٩١١ إلى ٩٫٦٥١ فى سنة ١٩٢١ أى أن الزيادة خلال تلك السنوات العشر بلغت ٢٠٤ فى المائة ، وفى سنة ١٩٢٦ ارتفع الرقم الأخير إلى ١٢٫٥٢٦ ، أى بنسبة ٣٠٪ خلال سنوات خمس .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٨٨

ويشكو الأوربيون أن الأهالى يرتكبون ضدهم الكثير من الجرائم كالعدوان على النفس وسرقة الماشية وما إلى ذلك ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة لو ألقينا المسئولية الأولى على الطرف الأول بسبب سياسته فى اغتصاب الأراضى ، وتسخير الأهالى فى العمل بأتفه الأجور وفى أسوأ الظروف ، وتطبيق مبادىء التمييز العنصرى ، وعدم النظر إلى السكان بعين الاحترام . » وأكثر من هذا فغالباما كان الوطنيون ضحايا الظلم فى المحاكم الأوربية ، فبينما تترفق هذه المحاكم مع الأوربيين إذا ارتكبوا ذنبا ضد الوطنيين فانها تبدو بالغة القسوة إذا ما تعلق الأمر بعدوان من جانب الوطنى على الأوربى . » (١) .

---

(١) شرحه ص ٣٧٧

تمليك الأرض للمستعمرين

لكى يتسنى لنا أن نتعرف العوامل الجوهرية أو الأساسية التى تكمن وراء ثورة أهل كينيا ، يتعين علينا أن نعرض فى قدر من التفصيل للسياسة التى اتبعت منذ بدأ استعمار المنطقة ، ازاء الأراضى لأنها فى الواقع تمثل العامل الاقتصادى فى الحركة القومية التى نلقاها الآن فى المستعمرات التى يملكها الرجل الأبيض فى القارة الإفريقية . إن سياسة التمييز العنصرى ، وإبعاد الافريقى عن الادارة ، والقيود المفروضة على حياته الاجتماعية ، كل ذلك إنما يعد وسائل طبيعية لتمكين سيطرة الرجل الأبيض على اقتصاديات المستعمرات . ولما كانت الزراعة هى العنصر الأساسى فى النظام الاقتصادى اكتسبت مسألة الأراضم أهمية قصوى بالنسبة إلى الطرفين ، المستعمرون الأوربيون من جهة وأهل البلاد الأصليون من جهة أخرى .

فحين وفد المستعمرون إلى كينيا فى أوائل العقد التاسع من القرن الماضى ، أخذوا يستحوذون على الأراضى من الوطنيين أو من شركة أفريقية الشرقية . وسياسة نقل الأرض إلى أيدى البيض وضع أسسها سير شارل اليوت الذى عين مندوبا سامياً سنة ١٩٠٠ ، إذ كان يرى أنه لابد للسكة الحديدية التى أنشئت من أن تغطى نفقاتها ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا بملء المناطق الخالية من السكان أو الاستغلال بالمستعمرين .

إن الأوراق الرسمية تتحدث دائماً عن أن مصلحة السكان الوطنيين يجب أن تكون لها الأولوية ، غير أن الواقع - كما سنرى - يثبت أن الهدف الحقيقى كان إعطاء الأولوية للمصالح الأوربية بحيث تسيطر على البلاد طبقة أرستقراطية من ملاك الأراضى الأوربيين . ولقد كان السير إليوت صريحاً للغاية إذ قال : « إن داخل المحمية أرض للرجل الأبيض » وان من النفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الغلبة . وينبغى أن يكون الهدف الأساسى من السياسة التى نتبعها والتشريعات التى نسنها أن ننشىء مستعمرة بيضاء » (١) .

هذه هى المبادىء التى صاغها أول حاكم بريطانى لهذه المستعمرة ، وسنرى أنها هى ذاتها التى سارت عليها الحكومة البريطانية فى سياستها الاقتصادية ممثلة فى مسألة الأراضى منذ ذلك التاريخ ، وان القوانين والأوامر التى صدرت كلها مستوحاة من هذه المبادىء وتطبيق لها كما سنرى فيما بعد ، ولا عبرة بما كان يردده الساسة البريطانيون من أقوال تخالف هذا الجوهر أو تتحدث عن رعاية مصالح الوطنيين والعمل على ما فيه خيرهم ورفاهيتهم . الواقع أن تحويل كينيا إلى مستعمرة للرجل الأبيض سياسة مرسومة منذ البداية .

---

(١) Cited by Parker Thomas Moon in «Imperialism And World Politics» (New York 1928) p 132

وبدأ أول تشجيع رسمى لهذه العملية حين عرضت الحكومة البريطانية فى عام ١٩٠٢ تخصيص جزء من إفريقية الشرقية التابعة لها لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية من حيث انشاء وطن قومى لليهود ولكن الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ لأنها لم تنزل موضع الرضاء من الصهيونيين الذين كانوا يتطلعون الى فلسطين ، كما أن المستعمرين أنفسهم أبدوا اعتراضهم عليها لأنها ستخلق لهم منافساً خطيراً فى المستقبل .

الأرض ملك التاج :

كان لا بد من إجراء ذى صبغة قانونية حتى يتسنى التصرف فى الأراضى لصالح الوافدين البيض ، ومن هنا تقرر اعتبار الأرض ملكا للتاج البريطانى على أن يكون أصحابها الوطنيون مستأجرين tenants - at -will ، وبذلك يتسنى نزع الأرض منهم ونقلهم من مكان إلى آخر طبقاً لما تراه السلطات ؛ وهكذا طبقت الحكومة الانجليزية النظام الاقطاعى الذى كان سائداً فيها منذ قرون طويلة خلت . ومن الصعب أن نبرر هذا الإجراء الذى يقوم على مبدأ سلب الأهالى حقوقهم المتوارثة فى ملكية أراضى بلادهم . ويبدو أن الإنجليز حين أخذوا بهذه السياسة استندوا إلى « حق الغزو » الذى كان يتمسك به القدماء ، لكى تصبح الأرض ملكا للغزاة . ومن

الطبيعى أن الأهالى لم يؤخذ رأيهم فى هذا التغيير الذى يمس كيانهم وحقوقهم ، وانما فوجئوا بنتائجه وخضعوا له بحكم الغلبة والسيطرة .

ويحاول البعض أن يبرر العمل قائلا إنه بهذه الطريقة «القانونية» يمكن أن تسلم تلك الأراضى ذات الإمكانيات الواسعة إلى أولئك الذين يستطيعون استغلالها على أحسن وجه بما يملكون من خبرة فنية ومال ، وهو ما كانت تحول دونه الأساليب البدائية التى يستخدمها الوطنيون فى الزراعة . ومهما يكن من أمر ، فان من الصعب أن نجد مسوغا عادلا لهذا العدوان على ما لأهل البلاد من حقوق الملكية لصالح العناصر الأجنبية .

قانون الأراضى لسنة ١٩٠٢

فى عام ١٩٠٢ خول للمندوب السامى أن ينقل أراضى التاج لمن يشاء ، ولم يلبث أن صدر فى السنة ذاتها « قانون أراضى التاج » وبمقتضاه يصبح لهذا الحاكم حق بيع الاراضى لمن يطلبها لغاية ١٠٠٠ فدان ، وتأجيرها لمدة ٩٩ سنة ، وعند انتهاء مدة الإجارة تعود الأرض إلى الحكومة بدون تعويض . وكذلك نص القانون على أنه لا يجوز للمستأجر التنازل عنها إلا بموافقة المندوب السامى .

ومنذ سنة ١٩٠٣ اتسع نطاق هجرة البيض إلى كينيا ، وعملت السلطات على تشجيعها عن طريق منح الأرض ، وتألفت لجنة من المستعمرين ومعهم لفيف من الموظفين ، فرأت ضرورة تعديل القانون بقصد ازالة ما يشتمل عليه من قيود تحول دون تسهيل عملية انتقال الأراضى . ومن هذه القيود ماورد فى القسم الثلاثين من القانون من أنه « فى كافة المعاملات الخاصة بأراضى التاج ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار حقوق ومطالب الوطنيين ، وبصفة خاصة لايجوز للمندوب السامى أن يبيع أو يؤجر أرضاً يشغلها الوطنيون فعلا » .

قانون سنة ١٩١٥

وازاء ازدياد الهجرة وارتفاع الأصوات بضرورة كفالة جميع التسهيلات ، صدر قانون آخر فى عام ١٩١٥ وأهم نصوصه :ـ

(١) الأراضى المؤجرة والتى لاتزيد مساحة القطعة منها على ٥٠٠٠ فدان يجوز منحها لمدة ٩٩٩ عاما (وهذا لايختلف عن التمليك الفعلى)، على أن تحول الإيجارات السابق منحها طبقا لقانون ١٩٠٢ إلى نصوص القانون الجديد .

(٢) تفرض الحكومة على المنتفع ريعاً سنوياً تجرى مراجعته كل ثلاثين عاماً . وكانت قيمة الريع ٢٠ سنتاً عن الفدان لغاية سنة ١٩٤٥ ؛ ولقد بلغ إيراد الحكومة السنوى من ذلك لغاية عام ١٩٢٥ مبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه .

(٣) منع التأجير أو التقسيم من الباطن بدون موافقة الحاكم فى المجلس Governor-in-Council.

(٤) فرض القانون شروطا لاستثمار الارض وتشجيع هذه العملية. وفى سنة ١٩٠٩ اتخذت الحكومة اجراء لمنح ألف مزرعة مساحتها مليونان من الأفدنة الى عدد من رجال الجيش الذين اشتركوا فى الحرب العالمية الأولى.

والجدول التالى يبين الوضع فى سنوات (١٩٢٢ - ١٩٢٥) «بالافدنة»

السنة	المساحة المشغولة	المساحة المنزرعة	النسبة المئوية
١٩٢٢	٣ر١٠٤ر١٥٨	٢٢٤ر ٥٥	٦ر١٥
١٩٢٣	٣ر٩٨٠ر٣٧١	٢٧٤ر٣١٩	٦ر٨٨
١٩٢٤	٤ر١٩٢ر٧٣١	٣٤٦ر٩٨٨	٨ر٢٨
١٩٢٥	٤ر٤٢٠ر٠٧٢	٢٩٢ر٦٢٨	٨ر٨٨

وفى سنة ١٩٢٥ كان متوسط ما يملك المستعمر الأبيض ٥٠٠ فدان مقابل ثمانية أفدنة للرجل الوطنى. وطبقاً لاحصاء عام (١٩٤٧ - ١٩٤٨) كانت الاراضى التى يزرعها الأوربيون تشتمل على مايأتى :

المساحة بالفدان	نوع المحصول
١٩٣ر٤٦٣	قمح
١٠٨ر٠٦٠	ذرة
٤٧ر٣٩٨	Pyrethram
١٣ر٠٨٨	قصب سكر
٢٠٥ر٠٠٠	Sisal
٧٢ر٠٠٠	بن
١٦ر ٤٨	شاى
٩ر٧٣٢	شعير
٧ر٧٠٠	قرطم

قلنا إن السياسة المتبعة انطوت على سلب الأهالى حقوقهم ، ويؤيد هذا حكم «باث» المعروف فى عام ١٩٢١ إذ جاء فيه انهم يعتبرون مستأجرين من قبل التاج وانه لمن الفضل أن حجزت لهم مساحات معينة ليستغلوها الى الأبد اذ ليس هذا بحق لهم ! !

ولا يسعنا الا أن نورد أمثلة لبعض الحالات التى نقلت فيها قبائل برمتها من مواطنها الى جهات أخرى لصالح المستعمرين الأوربيين ، وأغلبيتهم الساحقة من البريطانيين :

(١) كانت أول عملية نقل فى منطقة قبائل كيكويو Kikuyu فى الشمال الشرقى من نيروبى ، وفى عام ١٩٠٦ كانت العملية قد امتدت إلى جهات عدة فى بلاد قبيلة ماساى Masai.

(٢) فى سنة (١٩٠٤ - ١٩٠٥) نقلت قبيلة إلجويو Elgeyo من منطقة منحتها الحكومة كامتياز غابات إلى الماجور جروجان .

(٣) فى سنة ١٩٠٧ بدأ المستعمرون يقيمون فى تلال موا Mua ولوكينيا Lukinea ونقلت قبيلة أكامبا Akamba المقيمة هناك إلى مناطق تابعة للتاج فى الشمال والشرق .

(٤) فى السنة ذاتها فتحت منطقة لوندياني Londiani أمام المستعمرين ، كما منحوا أرضا مساحتها ١٣٨,٠٠٠ فدان فى منطقة سوتيك Sotik .

(٥) خصصت مساحة قدرها ٤٥٦٠ ميلا مربعا لمزارع الجنود ، ولما ثبت عدم صلاحية أجزاء منها للاستغلال الزراعى عوض أصحابها بأرض مساحتها ٨٢,٠٠٠ فدان اقتطعت من « الأراضى المخصصة للوطنيين reserves فى اقليم ناندى Nandi

وبالرغم من عدم إجراء عمليات نقل للقبائل الوطنية على هذا النطاق الواسع بعد ذلك التاريخ فاننا نجد أنه فى سنة ١٩٢٢ عمد سير ادورد جريج إلى اقتطاع قطع واسعة من أراضى قبيلة سامبورو Samburu ، وبذلك وضع مليونا ونصف مليون من الأفدنة تحت تصرف البيض .

بهذه الوسيلة أمكن إخراج الأهالى من مناطق واسعة لاعطائها إلى الرجل الأبيض ، دون موافقتهم ، وفى هذا يقول مجلس الإرساليات الدينية فى كينيا :

« بعد إعلان الحماية بخمس أو ست سنوات بدأت أعداد وفيرة من المستعمرين الأوربيين تصل إلى البلاد ، وهنا واجه الإفريقيين منظر يدعو إلى الدهشة ، الا وهو تسليم مساحات شاسعة من أراضيهم إلى القادمين الجدد وذلك بواسطة الحكومة التى وظيفتها حماية الجماعات والشعوب الوطنية » وبهذه الطريقة نقلت مساحات من أراضى القبائل فى كيكويو وكامبا وناندى وانيكيا ، على الساحل . وكانت الحكومة تتظاهر بأنها حصلت على موافقة الأهالى فى بعض الحالات ، غير أن الواقع أنه لم يكن لهم خيار فى الأمر وحتى اذا وافقوا على الإجراء فان ذلك كان يقع تحت تأثير الضغط . . وسارت الحكومة على سياسة خاطئة وهى افتراض أن الأراضى المزروعة فعلا هى التى يكون للناس حق فيها ، وفى كيكويو كان التعويض يمنح على هذا الأساس وحده بمعدل روبيتين للفدان » .

طريقة التمليك :

وخلال الفترة الممتدة من ١٩١٠ حتى نهاية ١٩٣٦ ، (بخلاف مشروع إسكان الجنود فى سنة ١٩١٩) جرت العادة أن تباع الاراضى التى يتقرر منحها الى الأوربيين بطريق المزاد ، ولكن بعد ذلك أو فى سنة ٩٣٧، على وجه التحديد طبق نظام جديد بمقتضاه تمنح الحكومة أراضى التاج مباشرة لمن يطلبها بعد موافقتها على الطلب . (١)

---

(١) C.K. Meek : Land Law And Custom In The Colonies (London 1946) q 79

المناطق المحجوزة للوطنيين (١)

قلنا إنه عند دخول البيض فى البلاد عمدوا إلى شراء الأراضى من الزعماء الوطنيين ، الذين خالفوا بهذا العمل القانون السائد فى البلاد والذى لا يجيز التنازل عن الارض للغير . وأساس ذلك القانون أو العرف أن الارض ملك للقبيلة كلها كمجموعة ، تستغل لصالح جميع أفرادها ، بمعنى أن الملكية الخاصة كما تعرفها البلاد الأخرى لم يكن لها وجود هناك .

وفى سنة ١٨٩٧ قررت « شركة إفريقية الشرقية » أن أى عملية من عمليات بيع الأراضى لا تصبح قانونية ومشروعة إلا اذا سجلت لدى المصلحة أو الدائرة الحكومية المختصة ، كما تقرر فى الوقت نفسه عدم جواز انتقال الأرض إلى أيدى الأوربيين اذا كان الوطنى يزرعها ويستغلها بانتظام . ورأينا أن قانون الاراضى الصادر فى عام ١٩٠٢ اشترط أن توضع حقوق وحاجيات الاهالى الوطنيين فى الاعتبار وألا تؤجر الأرض أو تباع اذا كانوا يشغلونها فعلا .

غير أنه مع ذلك يجوز للحاكم تأجير أراض تشتمل على قرى

---

(١) Native Ressrves

أو محلات إقامة الوطنيين بدون استبعاد هـــذه الأخيرة . وإذا ما أصبحت الارض غير مشغولة فانها تنقل الى المستاجر ، وهذا نص كان فيه دافع قوى للبيض على أن يطلبوا نقل الإفريقيين من أية منطقة أو مناطق يراد استعمارها واستغلالها . وجاء قانون الأراضى لعام ٥ ١٩ ينص على أن أراضى التاج (وتشمل جميع الأرض التى تشغلها القبائل الوطنية فى المحمية) ، وكذلك كل الأراضى « المحجوزة لاستعمال أى قبيلة وطنية » يمكن للحاكم نقلها . وتضمن الأمر الصادر فى سنة ١٩٢٠ نصوصا مماثلة .

ولقد رأت الحكومة منذ بداية الأمر تخصيص أماكن معينة للقبائل الوطنية وتكون بعيدة عن محال اقامة المستعمرين ولقد نوقش الأمر فى لجنة الأراضى المكونة سنة ٩٠٥ برياسة ديلامير Delamere وقالت :

« اذا زاد عدد سكان القبيلة فى المنطقة المحجوزة لها فان مثل هذه الزيادة ستؤدى الى توفير العدد الكافى من العمال » . ومن هنا نستطيع أن ندرك أن سياسة « حجز مناطق معينة » كان من أهدافها الرئيسية أن العمل الفائض الذى لا يمكن أن يجد لنفسه مورد رزق أو سبيلا للعيش فى أمثال هذه المناطق ، سيجد نفسه مضطراً الى البحث عن أى عمل وهنا تتلقاه مزارع الرجل الابيض التى هى بحاجة

ماسة الى سواعد أولئك الوطنيين الذين يبذلون ما يملكون من قوة عمل بأجر منخفض .

ولم يقف الأمر باللجنة عند هذا الحد ، بل إنها رأت كذلك عدم الاعتراف بأن لأهالى البلاد حقا فى الأرض لأن هذه ملك الدولة ؛ إلا انه اذا تراءى للحكومة أن تنقل الوطنيين من أية جهة ، صار لزاما عليها أن تدبر لإقامتهم مكانا آخر يستطيعون فيه تدبير موارد عيشهم . وطبقا لهذه النظرية الأخيرة أخذت السلطات تقوم من حين لآخر بنقل القبائل الوطنية على ما أشرنا إليه من قبل ، كما عمدت الى تحديد الجهات التى تقرر الاحتفاظ بها لإقامة ومعيشة تلك القبائل . ولقد نشرت الحدود الخاصة بالأخيرة فى الجريدة الرسمية فى سنوات ١٩٠٧ ، ١٩١٠ ، ١٩١٢ .

وطبقا لقانون الاراضى الصادر عام ١٩١٥ صار من سلطة الحاكم أن ينقل أراضى التاج حتى ماكان منها يشغله الوطنيون بشرط أن يحتفظ لهؤلاء بالمساحات التى تكون فى رأيه لازمة لمعاشهم ، وعلى أن ينشر تخطيط هذه المساحات فى الجريدة الرسمية . الا أنه اذا رأى أن المنطقة المخصصة لهذا الغرض غير ضرورية للسكان الوطنيين جاز له أن يلغيها و أن يعرضها بعد ذلك للبيع .

وعارض المستعمرون تلك السياسة على أساس أن الارض أكثر من حاجة الاهالى ، كما أن تركها فى أيديهم ينطوى على إسراف لامعنى

له لأنهم لبدائية أساليبهم وضآلة رأسمالهم وانعدام الخبرة الفنية الصحيحة عاجزون عن زراعة تلك الأراضى واستغلالها بالطريقة الواجبة ، ومن هنا ينبغى أن يحل محلهم الرجل الأبيض الذى يفوقهم كفاية وقدرة على الإضطلاع بهذا العبء . وفى عام ١٩١٣ تألفت لجنة لدراسة الأراضى التى فى أيدى الوطنيين فرأت ضرورة تخطيط حدودها على أساس كفايتها للسكان الحاليين (أى فى ذلك الحين) . فاذا ما اتضح أنها أكثر مما هم بحاجة إليه وجب إعادة النظر فى الأمر على ضوء هذا المبدأ . ومعنى هذا أنه إذا ما زاد عدد السكان بحكم التكاثر الطبيعى لا يبقى أمامهم من سبيل إلا التماس العمل لدى الرجل الأبيض ، وهكذا نرى العلاقة الوثيقة بين سياسة الأراضى ومشكلة توفير العمل الرخيص.

واستمر المستعمرون يطالبون بذلك على الدوام ، فأوصت لجنة الأراضى سنة ١٩١٩ بأن تفتح أمام الاوربيين أبواب المناطق المحجوزة للإفريقيين .

وضعت لجنة أخرى (١٩٢٠) تقريراً اقترحت فيه إنشاء لجنة وصاية على الاراضى المخصصة للوطنيين ، ويكون من حقها تأجيرها إلى غيرهم . والاقتراح ينطوى على خطأ واضح ، لانه لما كانت الإدارة الفعلية فى يد الرجل الأبيض فان هذه الهيئة المراد انشاؤها لن تتوان مطلقا عن تأجير مناطق الافريقيين الصالحة للإستغلال الى المستعمرين البيض ، مما يؤدى فى النهاية الى سيطرتهم على أغلب أراضى المستعمرة أو تملكها ، فيهبط الأهالى الى مرتبة العمال الأجراء .

وكانت الحجة التى يتذرع بها البيض أنهم أقدر على الاستفادة من ثروة البلاد الطبيعية . وقد عبر عن هذا المعنى اللورد ديلامير فى دورة المجلس التشريعى لعام ١٩٢٤ ، إذ قال :

« إنه يتعين استغلال جميع الأراضى فى العالم إلى أحسن حد ممكن وفى إقليم كيكويو منطقة من أشد جهات العالم خصباً ، ومع ذلك لا يستغل سوى ثلثها نظراً لأساليب الحصاد التى يتبعها الأهالى الوطنيون كما أنهم يتركون جزءاً دون زراعة لفصل معين » (١)

وفى أكتوبر من سنة ١٩٢٦ أعلنت الحكومة فى الجريدة الرسمية عدد ٢٩ عن المناطق المحجوزة لاستعمال الوطنيين » ؛ ولا يجوز نقلها (بالتمليك أو التأجير) لغيرهم إلا بعد الحصول مقدما على الموافقة من وزير المستعمرات البريطانى ، وكان الغرض من هذا النشر إشاعة الاطمئنان فى نفوس الأهالى والقضاء على الآراء التى تقول بأن سياسة الحكومة تتجه نحو تمليك الأراضى كلها للعناصر البيضاء ، ولكن الحقيقة أن الذى قررته الحكومة لم يؤد إلى الاستقرار ، بل لعل العكس هو الصحيح . ذلك أنه بالرغم من هذا التخصيص أو التخطيط فان القانون ظل يحتفظ للحاكم العام بحق نقل هذه الأراضى فى منطقة أو أخرى ، بصورة كلية أو جزئية ، إذا تراءى له ذلك . حقيقة هناك الشرط الخاص بضرورة الحصول مقدما على الموافقة من جانب وزير

---

(١) هذه الطريقة راجعة إلى عدم استخدام نظام الدورة الزراعية واستعمال الأسمدة .

المستعمرات ، ولم يكن من الصعب الحصول عليها لأنه بعيد عن البلاد ولذلك فانه يتقبل المقترحات والتوصيات التى يتقدم بها الحاكم العام (وهو هنا متأثر بمطالب المستعمرين) ويعتمدها فى أغلب الحالات ، اللهم الا اذا أثيرت معارضة قوية وصل أمرها الى البرلمان . وأكثر من هذا فهناك حالات خولف فيها هذا الشرط إذ كانت الحكومة تنقل الى أيدى البيض أراض من المخصصة للإفريقيين دون محاولة الحصول على الموافقة من جانب وزارة المستعمرات البريطانية .

والجدول التالى يبين مساحة هذه المناطق الوطنية وعدد السكان وما إلى ذلك فى عام ١٩٢٥ . ويلاحظ أن عمليات النقل الواسعة النطاق تمت كلها قبل ذلك التاريخ ، ومن هنا فإنه يلقى ضوءاً على الحالة فى البلاد .

مساحة المناطق المحجوزة	٤٦٫٨٣٧	ميلا مربعا
عدد السكان الوطنيين	٢٫٠٥٦٫٩٨٣	نسمة
متوسط الكثافة للميل المربع	٥٤٫١	نسمة
متوسط ما يملك الإفريقى	١١٫٧	فدان

ونورد هنا طائفة من البيانات عن هذه العملية لالقاء الضوء على حقيقتها .

(١) أول منطقة محجوزة كانت كيكويو وماساى ، ومساحة الأولى ١٢٨٥ ميلا مربعا ومشغولة فعلا ، وأضيف اليها ٧٤ ميلا

سنة ١٩١٣ ، ثم ٢٠ ميلا سنة ١٩٢٧ . و« ماساى » قبيلة رعوية أجبرت على الانتقال من الوادى الأخدودى الشمالى الى أرض فى منطقة لايكيبيد Laikipud وضمنت لهم بمقتضى معاهدة كما سمح لهم بالبقاء فى النصف الجنوبى من الوادى. وفى سنة ١٩١٠ ، وبعدمفاوضات مع رؤساء القبيلة ، نقل بعضها من المنطقة « المحجوزة » فى الشمال إلى المنطقة الجنوبية التى زيدت بنحو ١٥٠ ميلا مربعاً .

(٢) وسبق لنا الحديث عن أكامبا ، وقد أعطيت لأهلهاقطعتا أرض فى ماشاكوس وكيتوى Kitui وأجيز لهم الرعى فى منطقة ياتا Yatta (من أراضى التاج غير المنقولة) مقابل رسم معلوم يؤدونه .

(٣) حددت منطقة ناندى المحجوزة فى سنة ١٩٠٧ بعدحملةتأديبية قامت بها السلطات ضد الأهالى بسبب معارضتهم فى سياسة نزع الأرض منهم .

(٤) وفى سنة ١٩٠٩ حددت لقبائل متعددة مناطق يرعون حيواناتهم فيها ، وهنا نلاحظ أن الحدود التى تقررت حرمتهم من المراعى الفنية اللازمة لحياة ثروتهم الحيوانية . وأكثر من هذا فقد كانت الآبار والينابيع ومواطن الماء تحت اشراف ورقابة الأوربيين ، ومعنى هذا أن القبائل المشار اليها أصبحت من الناحية الواقعية تحت رحمة المستعمرين الذين يستطيعون بالتدخل فى مواردالمياه أن يهبطوا بالافريقيين إلى درجة شديدة من العوز . وبذلك يتحقق الهدف الآخر

من سياسة الأراضى . وهو - كما ذكرنا - خلق مختلف الظروف التى تؤدى الى تموين المزارع البيضاء بالأيدى العاملة الإفريقية الرخيصة .

هيئة الوصاية على أراضى الوطنيين

لاحظت لجنة « أورمسبى - جور » انتشار روح عدم الاستقرار والطمأنينة فى نفوس الوطنيين بشأن الأرض ، ولهذا أوصت بإنشاء هيئة يعهد اليها بجميع الأراضى الوطنية ، وطبقا لتوصيات اللجنة أعلنت حدود المناطق المحجوزة سنة ١٩٢٦ كما سبق لنا بيانه ، كما أدخل تعديل فى قانون الأراضى الصادر عام ١٩٠٥ وبمقتضاه خول للحاكم العام أن يعلن تخصيص مساحات معينة لصالح القبائل الوطنية فى المستعمرة . ولا يسمح بتأجير مثل هذه الأراضى الا لأغراض تعود فائدتها على الأهالى . وبالرغم من ذلك للحاكم الحق فى انقاص مساحة هذه المناطق ، كما أنه نص على نشر الحدود الجديدة فى الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٦ . وفهم البيض أن المعنى أن يقوموا بالاستيلاء على أى أرض خارجة عن نطاق تلك المناطق وطالبوا بالاسراع فى تحقيق ذلك وجأروا بالشكوى العالية لما عدوه تباطأ من السلطات فى تنفيذ ذلك .

وفى دورة عام ١٩٢٨ بالمجلس التشريعى قدم مشروع قانون يتضمن القواعد الآتية :

(١) انشاء هيئة للوصاية على أراضى الوطنيين .

(٢) تتكون هذه الهيئة من الحاكم العام ، ٥ موظفين بحكم مناصبهم، ٤ معينين من غير الموظفين ، وهذه الهيئة تتشاور مع المجالس الاستشارية المحلية . ويتكون كل من هذه الأخيرة من اثنين من الموظفين وعضو أوربى بالتعيين وعضو إفريقى تعينه الحكومة ، وذلك فى كل اقليم به مناطق محجوزة للقبائل الوطنية .

(٣) منح ايجارات لمدة ٩٩ سنة لأغراض تفيد السكان، بما فى ذلك الأعمال التى تتطلب رأس المال .

(٤) فى حالة اعتراض العضو الإفريقى يرفع الأمر الى وزير المستعمرات .

إلا أن لجنة «هيلتن - كنج » Hilton-King طلبت وقف تنفيذ هذا القانون إلى أن تفرغ من إجراء التحقيقات التى نيطت بها . وأخيراً صدر القانون فى سنة ١٩٣٠ ، وقد خفض مدة الإيجار إلى ٣٣ سنة ويجوز مدها إلى ٩٩ فى حالات خاصة مع ضرورة الحصول مقدما على موافقة وزير المستعمرات . ولا ريب ان إجازة مد المدة عبارة عن ثغرة واسعة تنفذ منها مصالح المستعمرين الأوربيين بحيث ينتفى معه الغرض من إصدار القانون وهو المحافظة على مصالح الإفريقيين .

الكشف عن الذهب

ظلت المنطقة المحجوزة للوطنيين فى كافيروندو سليمة لم يحدث إعتداء عليها من جانب الرجل الأبيض إلى أن أذيع نبأ الكشف عن منجم للذهب فى «كاكاميجا». وهنا تدفق الكثيرون من الأوربيين بغية التنقيب عن المدن. وقد خيل إليهم ان الطبيعة قد كشفت عن أحد ثرواتها الدفينة، وتراءت صور الأرباح الضخمة التى تصدر من وراء ذلك. وأحس الوطنيون بالقلق أو بالذعر، إن صح التعبير، فما كان من الحاكم العام سير جوزيف بيرن Joseph Byrne إلا أن راح يؤكد لهم ان حقوقهم مصونة وموضع الاحترام. فلما طلبوا إليه ان يقسم على ذلك أبى محتجاً ان طريقة القسم السائدة فى البلاد تحمل معنى الهمجية.

واستمر تدفق الباحثين عن الذهب حتى بلغ عددهم ثلاثمائة فى سنة ١٩٣١ وذلك فى مساحة متوسط كثافة السكان فيها ١٥٧ نسمة فى الميل المربع. وفى يوليه سنة ١٩٣٢ وافق وزير المستعمرات من حيث المبدأ على تعديل قانون سنة ١٩٣٠، بحيث أنه فى حالة منح رخصة الإيجارة للتعدين فى منطقة من الأرض المحجوزة يدفع التعويض لشاغليها الإفريقيين نقداً، كما أنه ليس من الضرورى فى حالة إقتطاع أى جزء من الأرض لهذا الغرض الحصول على موافقة

المجلس المحلى . ولا ريب أن التعديل أهدر مصالح الوطنيين لأن اشتراط موافقة المجلس الوطنى كان ينطوى على نوع من الحماية ولو يسير ، وهنا زال هذا الضمان . وأكثر من هذا فقد كان المتبع أنه إذا ما نزعت من الإفريقيين أرض فإنهم يعوضون عنها بأرض فى منطقة أخرى حتى يتسنى لهم ممارسة أعمالهم من رعوية وزراعية ؛ وهذا المبدأ خرج عليه التعديل إذ أجاز دفع التعويض نقداً وهو بطبيعة الحال مبلغ ضئيل سرعان ما يتبدد ولن يتمكن الإفريقى من استغلاله بطريقة انتاجية .

والذى وقع فعلا أن الآمال التى كانت معقودة على تلك الثروة الكامنة من الذهب سرعان ما انهارت إذ لم يوجد المعدن بمقادير كافية أو اقتصادية ؛ ولكن الفائدة التى عادت على المستعمرين من تعديل قانون سنة ١٩٣٠ كانت واضحة إذ وضعت مساحات واسعة جديدة تحت تصرفهم . وقد علقت لجنة « هيلتن » فيما بعد على الأمر بقولها أن ما حدث : « قد سدد ضربة عنيفة إلى ثقة الوطنيين فى عدالة الحكم البريطانى لن يفيق منها » .

والحق ، إن تعليق اللجنة لعلى قدر كبير من الصحة لأنه فى عام ١٩٣٠ أصدرت حكومة العمال مذكرة بشأن السياسة التى تتبع إزاء الوطنيين فى إفريقية الشرقية ، وفيها تعهدت حكومة جلالة الملك أنه لن ينزع شبر آخر من الأرض من أيدى الإفريقيين . وتقول المذكرة : —

« وأول شيء جوهرى أن نزيل نهائياً من عقل الوطنى أى شعور بعدم الاستقرار بالنسبة إلى الأراضى القبلية ؛ أى أن الأراضى التى تقرر اعتبارها محجوزة له ستظل مخصصة له إلى الأبد كى يستغلها ويستفيد منها . وأى مخالفة لهذا التعهد لن يكون نكثاً بالأمانة فحسب من ناحية حكومة جلالة الملك ، بل إنه سيكون نكبة خطيرة تؤثر فى المستعمرة كلها ، وذلك من وجهة نظر الوطنيين » .
ولقد اعتبر ذلك أشبه « بعهد أعظم » ارتبطت به الحكومة البريطانية إزاء الإفريقيين . وهذا « العهد الأعظم » يورد الحالات التى يمكن الاستثناء فيها ، وهى الأراضى التى يمكن نزعها لأغراض المنفعة العامة مثل المدارس والمستشفيات ودور البريد ومعامل توليد الكهرباء والطرق البرية والخطوط الحديدية . ولكن الوثيقة المشار إليها تصر على أن لا يحدث شيء من هذا القبيل ، مهما كانت مساحة القطعة المنزوعة ضئيلة بقصد توفير الربح الخاص لأى فرد .

هذا ماصرحت به الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٠ ، فإذا بالعهد ينكث فى العام التالى مباشرة .

لجنة كارتر (١٩٣٤)

كثر عدد اللجان البريطانية التى شكلت من وقت آخر لدراسة الأحوال فى كينيا ، وكانت الدراسة فى الواقع كلها منصبة على مشكلة الأراضى بسبب ذلك التهافت البالغ القدر على امتلاكها من جانب العناصر الأوربية التى وجدت فى تلك البلاد ، كغيرها فى القارة الإفريقية ، أوسع الامكانيات للعمل والاثراء .

ومن اللجان تلك التى رأسها سير موريس كارتر Morris Carter وقدمت طائفة من المقترحات نذكر منها الآتى :ـ

(أولا) إضافة حوالى ١٤٧٤ ميلا مربعاً إلى مساحة المناطق المخصصة للقبائل الوطنية (ومن ذلك ٨٩٦ لأغراض إقتصادية ، ٢٥٩ بصفة مؤقتة)

(ثانياً) منح المناطق المحجوزة للوطنيين بصورة مؤقتة مشروط بأمرين ، أولهما خفض عدد الحيوانات التى يباح لها الرعى فيها وذلك منعاً لإتلاف التربة ، وثانيهما تطهير الجهة من حشرة التسى تسى Tse Tse البالغة الخطر .

(ثالثاً) تخصيص مساحة قدرها ٩٣١ ميلا مربعاً يكون للأهالى الوطنيين الحق فى استئجارها .

(رابعاً) اعتبار بقية الأراضى مفتوحة أمام جميع الأجناس على قدم المساواة وبدون تمييز أو استثناء .

وبمقتضى تلك التوصيات أصبح نصيب الأهالى الوطنيين من مجموع الأراضى ٥٢٫٠٠٠ من الأميال المربعة (مضافاً إليها ما يمكنهم استئجاره من الأراضى المفتوحة أمام جميع الأجناس ومساحتها ٩٩٫٠٠٠ ميل مربع، ومعظمها يجب أن يكون صحراء)، وذلك مقابل ١٦٫٧٠٠ ميل مربع فى المرتفعات ، كلها محفوظة للأوربيين . ومعنى هذا أن مساحة أراضى الطرفين زادت بنسبة ٥٪ ، ٦٠٪ على التوالى.

وبمراجعة تلك المقترحات نصل إلى الملاحظات التالية :

أولا : إن المناطق المحجوزة على سبيل التوقيت إنما هى وسيلة لاستغلال القبائل الوطنية فى تطهيرها من تلك الحشرة القاتلة حتى إذا ما تم ذلك وأصبحت الجهة صالحة لإقامة الأوربيين ، أمكن بعد ذلك تمليكها أو تأجيرها للبعض منهم، ولن تعدم السلطات فى هذه الحالة مبرراً لذلك ـ بما يجيزه القانون ـ كأن تعد الأرض فائضة عن حاجة أربابها الوطنيين .

ثانيا : إن المساحة المفتوحة أمام الأجناس جميعها على قدم المساواة لن تعود منها فائدة على الوطنيين إطلاقا لأن أغلبيتها صحراء، بل ان الأراضى التى يراد الانتفاع بها على هذا النحو يجب أن تكون صحراء . ولما كان الوطنيون لا يملكون المال أو المعدات أو الخبرة

الفنية فإنهم طبعا لن يتمكنوا مطلقا من الدخول فى ميدان المنافسة ولن يستفيدوا من هذا النص .

ثالثا : بالرغم من الزيادة التى تقررت بالنسبة إلى الأراضى المحجوزة للقبائل الوطنية فانها طفيفة إذ لم تتجاوز ٥٪ بينما نلقاها ٦٠٪ فى حالة البيض ، وأكثر من هذا فالمناطق المخصصة للبيض كلها فى المرتفعات حيث يجود المناخ وتصلح الزراعة ويتيسر الإنتاج على نطاق واسع .

المرتفعات :

قلنا إن لجنة كارتر ارتأت منح الأوربيين مساحة واسعة فى المناطق المرتفعة ، وعلى أساس تلك التوصية بدأ فى أول مارس ١٩٣٩ تنفيذ «أمر فى المجلس» ويقضى بالاحتفاظ للأوربيين وحدهم بالمرتفعات الكينية ، وأصبح غير جائز قانونا للهنود أو الإفريقيين امتلاك أرض هناك . وهكذا وجد الكثيرون من الإفريقيين أن الأرض التى أقام فيها أسلافهم منذ أقدم العصور ، لم تعد لهم حقوق قانونية بالنسبة إليها . «ولم يكن هناك من مبرر لذلك الإجراء ، سوى كونه مطابقا لمصالح الأوربيين »(١) . ويلاحظ أن هؤلاء يشملون كل فرد ينتمى إلى جنسية أوربية وكذلك الأمريكين البيض .

---

(١) Kenya : The Land of Conflict. by Jomo Kenyatta, London 1946, p. 18.

ولما فر الأمير بول اليوغسلافى وجد ملجأ له فى مرتفعات كينيا[1] .

العود الى عملية الاخراج :

وفى يونيه من السنة نفسها أخرجت قبيلة واتايتا Wataita من تلال تانيا ، وفى ٢٦ من الشهر بعث رجالها ببرقية إلى وزير المستعمرات يحتجون فيها على هذا العمل التعسفى الذى أخرجهم من مواطنهم .

هذه خلاصة لسياسة الحكومة البريطانية ازاء الشعب الإفريقى فى كينيا وأساسها العمل على تمليك أجود الأراضى وأصلحها من حيث الإقامة والاستغلال للأوربيين ، وأغلبيتهم الساحقة كما قدمنا من البريطانيين ، على حساب أهل البلاد الذين فقدوا حقوقهم القانونية

---

(١) والواقع ان سياسة قصر المرتفعات على الأوربيين قديمة العهد . فى سنة ١٩٠٨ وضع لورد إلجين Lord Elgin قاعدة تقضى بأن تسير الادارة على ذلك النهج ، كما أن قانون الأراضى لعام ١٩١٥ اشترط موافقة الحاكم على عمليات انتقال الأراضى بين الأشخاص المختلفى الجنسية . وفى سنة ١٩٢٣ نجد أن وثيقة ديفونشير تقول إنه « بعد استعراض هذه المسألة ، وبعد أن نأخذ فى الاعتبار أنه خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة كان يجرى تشجيع الرعايا البريطانيين الأوربيين على استغلال المرتفعات ، وانه خلال تلك المدة استحوذ المستعمرون على الأرض فى المستعمرات على هذا الأساس » لذلك فان الوثيقة تشير بضرورة السير على هذا الأسلوب .

فى أراضى بلادهم . ولا عبرة بما اتبع من تخصيص مناطق معينة للأخيرين لأن أغلبها غير صالح للاستغلال ، كما أنها عرضة للانتقاص من مساحتها من وقت لآخر إذا استدعى ذلك صالح العناصر البيضاء ، وبذلك لن يقف الأمر عند حد انتزاع ملكية الوطنيين فحسب ، بل إنهم كذلك لا يشعرون بالاطمئنان حتى بالنسبة إلى القليل الذى ترك لهم ، ومن هنا اتسمت حياتهم بعدم الاستقرار ، فضلا عن الفقر وهبوط المستوى. وفى الوقت الذى تقدم فيه الحكومة مختلف أنواع المساعدة للبيض فانها لم تفعل شيئا من هذا القبيل لمعاونة أهل البلاد على أداء أعمالهم ، وهم الذين حرموا أجود الأراضى وأغناها .

إن الحجة التى يتذرعون بها فى كينيا لتبرير نقل الأرض إلى أيدى البيض أن الإفريقى تنقصه الخبرة الفنية والموارد المالية اللازمة لأداء العمليات الزراعية طبقا للأساليب الحديثة . وإذا كان قد ظل على هذا النحو بالرغم من خضوع بلاده لبريطانيا هذه السنوات الطوال دون أن يعرف كيف يستغل الأرض ، فالعيب هنا واقع على الحكومة لأن المفروض فى وظيفتها أنها تنحصر أولا وقبل كل شىء فى تدريب الوطنيين ونقل ثمار التقدم العلمى اليهم وامدادهم بالمعونة اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادى .

أشرنا إلى المساعدات التى تقدمها السلطات للعناصر البيضاء ، ونضرب مثلا لذلك أنه فى عام ١٩٤٣ قدمت إلى الفلاحين الأوربيين ١١٧٫٠٠٠ جنيه لمساعدتهم على استغلال أراض جديدة فضلا عن

حمايتهم ضد الخسائر التى قد يتعرضون لها ، بينما لم تفعل شيئا كهذا لأهل البلاد الأصليين .

من هذه المعلومات اليسيرة التى عرضنا لها فى الصفحات المتقدمة نخلص إلى هذه النتيجة الأساسية وهى أن مسألة الأرض من أهم العوامل التى تكن وراء الحالة الثورية التى نلقاها فى كينيا ، وهى حالة ليست وليدة اليوم . ولكنها من نتائج السياسة الاقتصادية المتبعة هناك منذ نصف قرن أى منذ صدر أول قانون للأراضى فى سنة ١٩٠٢ ومن قبل ذلك .

ولا ريب أن منح هذه المساحات الواسعة من أغنى الأراضى وأعظمها خصبا وأوفرها انتاجا لهذا العدد اليسير من الأوربيين معناه أن القوة الاقتصادية إنما يحتكرها الرجل الأبيض .

أما نظام الحكم وأساليب الإدارة وسياسة التعليم وما الى ذلك فلا تعدو كونها الوسائل التى عمد اليها الرجل الأبيض لفرض هذه السيطرة الاقتصادية ودعمها والاستزادة منها .

واذ فرغنا من موضوع الأراضى فاننا ننتقل الى جانب آخر من المشكلة الاقتصادية ونقصد بها « العمل » .

مشكلة العمل الرخيص

أخذ المستعمرون الأوربيون . أو البريطانيون بعبارة أصح ، يفدون الى كينيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث يتملكون الأراضى ، ثم اشتدت هجرتهم بعد عام ١٩٠٣ وأخذت رقعة الأراضى التى حوزتهم تزداد اتساعا ، على ما بينا فى غير هذا المكان . وهنا بدأت تواجههم مشكلة خطيرة وهى الحصول على العدد اللازم من الأهالى الوطنيين للعمل فى المزارع ، ولم يكن السبيل ميسراً نظراً لنفور الوطنى من العمل بعيداً عن عشيرته وقريته ، ولأنه شديد التعلق بأرضه فلا يقبل أن يغادرها ، وأكثر من هذا كان يأنف أن يعمل لقوم استطالوا على حرمة بلاد وانتزعوا أجود أرضها منه ، وهذا الشعور العدائى صار يزداد قوة وشدة بمرور الوقت . ولكن المستعمرين لم يدخروا وسيلة الا لجأوا اليها لتحقيق بغيتهم وهى العمل الرخيص .

نظام التعاقد Squatter labour

كثيراً ما كان بعض الوطنيين يضظرون الى مغادرة المناطق المحجوزة أو المخصصة رسميا لهم حيث يعملون ، زراعة أو رعيا فى جهات مجاورة لكسب عيشهم ، وهنا تقرر فى عام ١٩١٠ انه اذا اكتشف واحد من هؤلاء يفعل ذلك فان على الموظف الحكومى المختص أن

يعيده إلى مكانه الأصلى ، ويلاحظ أن السلطات لم تبد أى تساهل مطلقا فى تنفيذ هذا القانون(١). وفى عام ١٩١٨ صدر قانون آخر(٢) وردت فى ديباجته العبارات التالية :

« من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة فى المزارع (أى التى يملكها الأوربيون) ، ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين فى غير الأماكن التى حددتها لهم الحكومة ... فانه إذا شاء أحدهم أن يعيش خارج هذه الأماكن فعليه أن يعقد إتفاقا للعمل لدى أحد الملاك الأوربيين » ؛ ويجب ألا تقل مدة التعاقد عن سنة وألا تزيد عن ثلاث سنوات ، كما ينبغى ان يصدق عليه موظف عمومى له الحق كذلك فى تحديد عدد الأسرات التى يجوز لها الاقامة فى المزارع .

ويقوم نظام التعاقد المشار إليه على الأسس الآتية :

(١) على رئيس الأسرة وكافة أفرادها الذكور ممن هم فوق سن السادسة عشرة من أعمارهم ، أن يشتغلوا ١٨٠ يوما فى السنة (٣) للمالك مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العمومى المختص .

(٢) مقابل هذا الالتزام يقيم الوطنى مع أسرته بالمزرعة حيث

---

(١) Native Authority Ordinance

(٢) Resident Natives Ordinance

(٣) فى عام ١٩٤٦ طالب الفلاحون أو الملاك المستعمرون بأن تزاد المدة إلى ٢٧٠ يوما اى تسعة أشهر فى السنة .

يزرع جزءاً منها لإنتاج حاجياته ، كما يباح له ان ترعى ماشيته فيها .

(٣) على المالك أو صاحب العمل ان يسجل عدد العمال والماشية . ولا ريب أن هذا الذى يجرى التعاقد بشأنه يعيد إلى الذاكرة النظام الاقطاعى ، وإن تعهد الوطنى بالعمل مدة ستة شهور عبارة عن السخرة التى عرفها النظام الأخير . ومما يلفت النظر أن هذه الطريقة التى أجازها القانون فى كينيا أشد قسوة منها فى جنوب إفريقية أو روديسيا . ولقد رحب البيض بهذا اللون من التعاقد لأنه إزاء قلة مساحة الأراضى المخصصة للسكان الوطنيين الذين يتزايد عددهم باطراد ، يتوافر العمل الرخيص للمزارع .

أما الأجر الذى يتناوله الفرد ، فى العمل الزراعى أو اليدوى ، فيتراوح بين ٦ شلنات واثنى عشرة شلناً مقابل ثلاثين يوماً من العمل .

ولقد جرت العادة أن يسمح للعامل الوطنى وأسرته بالإقامة فى المزرعة ، ولكن تمشياً مع سياسة عزل الأجناس البيضاء عن غيرها ، أصبح على الأسرة فى غير وقت العمل أن تهبط من المرتفعات إلى كوخها أو مسكنها فى المناطق المنخفضة وبعيداً عن مساكن البيض ، بالرغم مما يكلفها ذلك من مشاق ومتاعب ، فضلا عن الشعور بأنها فى مستوى أقل من رب العمل .

وسائل توريد العمال

فى عام ١٩٠٧ نشر فى الجريدة الرسمية قرار بتكليف الموظفين

الإداريين أن يسهلوا عملية توريد العمال الوطنيين للمزارع البيضاء. ولما اشتدت الحاجة بعد تنفيذ مشروع إسكان الجنود تحدث الحاكم العام نورثى Nothey فى ٢١ أكتوبر ١٩١٩ فقال: «يجب أن تكون الغلبة للرجل الأبيض . . . ومن أجل خير هذا البلد ورفاهية أهله ينبغى حملهم على العمل . . . ولذلك اعتقد أن سياستنا يجب أن تقوم على تشجيع العمل الإختيارى ، ثم بعد ذلك نمنع الكسل والخمول بطريق التشريع».

ولم يمض يومان على هذا التصريح حتى أرسلت منشورات دورية تطلب إلى الموظفين مواصلة بذل الجهود فى توفير العدد الكافى من الأيدى العاملة ، وذلك بكافة الوسائل القانونية . وفى حالة قرب المزارع من المناطق التى يقطنها الوطنيون ينبغى تشجيع النساء والأطفال على العمل ، كما يتعين على الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر أن يعاونوا فى أداء هذه المهمة ، ويجب تذكيرهم أن من واجبهم ابداء النصح والتشجيع للشبان العاطلين فى جهاتهم على التقدم للعمل فى المزارع. فإذا ماظلت المشكلة قائمة صار من الضرورى الالتجاء إلى تدابير خاصة خلاف ذلك لمواجهة الحال.

وبالرغم من عبارات «الوسائل القانونية» ، «النصح والتشجيع» ، فالواقع أن المنشور كان ينطوى على معنى الاجبار ، وهذا مافهمه الموظفون الأوربيون والرؤساء المحليون فعمدوا إلى الاكراه والضغط حتى يؤدوا الواجب الملقى على عاتقهم ، خاصة وأن السلطات فى كينيا

درجت على أن تقسم هؤلاء إلى فريقين ، أحدهما مجتهد والآخر مقصر .

وأثارت هذه الأساليب السخط فى نفوس الأهلين لأنهم فى كثير من الحالات كانوا يرغمون على هجر أعمالهم الأصلية فى جهاتهم لخدمة الرجل الأبيض ؛ وأكثر من هذا فان ما طالبت به السلطات إنما هو سخرة أو عمل إجبارى ، لاللخدمات أوالمنافع العامة ، بل لمشروعات فردية وخاصة . وازاء هذا راح بعض رجال الإرساليات الدينية ينتقدون تلك السياسة أمام الرأى العام البريطانى حتى اضطرت حكومة كينيا إلى إصدار منشور تطلب فيه من الرؤساء الوطنيين الا يسيئوا استغلال سلطتهم ونفوذهم. ونحب هنا أن نقول إن رجال الإرساليات لم يكونوا معارضين فى توفير العمل بالنصح والتشجيع ، وإنما اعترضوا على بعض أساليب الإكراه وإجبار الأهالى على ترك أعمالهم الأصلية.

ودارت مناقشة حول الموضوع فى مجلس اللوردات البريطانى (١٤ يوليه ١٩٢٠) فقال لورد ملنر :

« إنى واثق تماما أنه سيصير واضحا للجميع انه لا محل للقهر أو الإجبار ، ولكن هناك محلا للتشجيع والنصح عن طريق الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر . . . هـذا من جهة ، ومن جهة أخرى . . أرى انه من المرغوب فيه أن يقبل الشبان القادرون على العمل مقابل الأجر وألا يظلوا عاطلين فى مناطقهم المخصصة لهم . . وفى رأيى أن

الحكومة ترتكب تقصيراً فى أداء واجبها إذا لم تستخدم كافة الوسائل القانونية والمعقولة لتشجيع توريد العمال إلى المستعمرين الذين يقومون بمشروعات لا تفيد المحمية وحدها فحسب ، بل وأجزاء الإمبراطورية الأخرى بإنتاج المواد الأولية التى يعظم الطلب عليها » ،

ومعنى هذا أن العمال الوطنيين ضرورة لابد منها للإنتاج لصالح الإمبراطورية . وبغض النظر عن ألفاظ « قانونية ، ونصح . . الخ » فاننا نعدها غير ذات أثر جدى لأن العبرة بالتطبيق وفى حالته لابد من القهر والإرغام ازاء نفور الأهالى المتزايد من خدمة الرجل الأبيض فى مزارعه .

وفى رأى الكتاب الإنجليز أن الحكومة ، بالرغم من هذا كله ، التزمت سياسة « الحياد » . ومهما يكن من أمر فانها أخذت تتراجع عن موقفها ، ففى مارس سنة ١٩٢٥ أعلن نائب الحاكم أن الحكومة تتوقع من الموظفين الإداريين أن يقدموا كل تشجيع ممكن . وفى فبراير من السنة التالية اشترك حاكم كينيا مع زملائه من حكام شرق افريقية الإنجليز فى مطالبة الموظفين بإفهام الوطنيين أن عليهم أن يشتغلوا إما لأنفسهم وإما للأوربيين ، والمعنى هنا واضح ذلك أن عدم تمكن الأهالى من زراعة الأراضى المخصصة لهم ، ومعظمها صحراء ، بطريقة مجدية يجعلهم ملزمين بالعمل فى مزارع البيض ، وهذا بطبيعة الحال إكراه غير مباشر .

ولقد سبق أن أشرنا إلى عبارة الحاكم العام بشأن ضرورة استخدام التشريع لحمل الوطنيين على العمل أو نبذ الخمول ، ففي سنة ١٩٣٢ صدر قانون يجيز استخدام الذكور لمدة ستين يوما في السنة بأجر في الأعمال التي تتطلبها المصلحة العامة العاجلة . ومن السهل تفسير هذا النص بحيث يعتبر العمل في المزارع الخاصة إبان الحصاد مثلا مما تتطلبه المصلحة العامة العاجلة على اعتبار أن التأخير يضر بالمحصول وبالتالي بثروة البلاد والدخل القومي .

نظام التسجيل :

ومن الوسائل التشريعية نظام التسجيل وبمقتضاه يتعين على كل إفريقي من الذكور تزيد سنه على ست عشرة سنة أن يتوجه الى الإدارة المختصة حيث تؤخذ بصمات أصابعه ، ثم يكلف بعد ذلك بحمل بطاقة تعرف باسم كيباندى Kipandi ، فإذا ضبط بدونها قبض عليه وعوقب بالحبس .

ولاريب أن هذا الإجراء مظهر من مظاهر الرق لأنه يراد به التمييز العنصري ، ولكننا نرى أن له أهدافاً متصلة بمشكلة العمل ، إذ معناه مراقبة العمال الوطنيين حتى لايتسنى لهم الهرب من المزارع . وأكثر من هذا فلما كان الهرب متعذراً على هذا النحو ، فإن العامل يبقى مقيداً بالمالك أو صاحب العمل ، وفي هذا ما يؤدى إلى إبقاء الأجور في

مستوى منخفض ، نظرا لانعدام المنافسة أو السوق الحرة فى ميدان العمل .

سلاح الضرائب :

يروى عن الحاكم Sir Percy Gironard أنه قال « اننا نعتبر الضرائب الوسيلة الوحيدة لإرغام الوطنيين على هجر المناطق المحجوزة لهم ، سعياً وراء العمل » ; وكثيرا ماردد المستعمرون هذا المعنى فى اجتماعاتهم العامة ومطالبهم وأمام اللجان التى كانت تتكون من حين لآخر لدراسة موضوع العمل .

وفى كينيا تفرض الحكومة على كل ذكر أفريقى تعدو سنه السادسة عشرة ، ضريبة كوخ وجزية فيدفع ١١ شلنا فى السنة عن الكوخ الواحد ، فإذا ملك أكثر من ذلك ارتفعت الضريبة . ونظرا لفداحة هذا المبلغ لايسع الكثيرون من أهل البلاد أداءه إلا عن طريق العمل فى مستعمرات البيض .

ولقد قدر أن ٤٥٠٫٠٠٠ شخصاً يدفعون سنوياً ماجملته ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، أى مايعادل ٢٧ شلناً للرأس الواحد .

سياسة الاراضى ومشكلة العمل :

شرحنا من قبل السياسة المتبعة من حيث تخصيص أراض لكل من الجنسين الأوربى والإفريقى ، ولما كانت المناطق المحجوزة

للإفريقيين ضئيلة المساحة نسبياً وموارد العيش فيها يسيرة ، فإنهم فى هذه الحالة يجدون أنفسهم مضطرين إلى التماس الرزق عن طريق العمل لدى البيض .

أضف إلى هذا أن الحكومة لا تبذل جهودا واضحة من أجل تنمية الزراعة وترقيتها فى المناطق المخصصة للوطنيين ، ولعل هـــذا الإهمال أو الإغفال أمر متعمد ، يراد به حملهم على التوجه إلى المزارع حيث يعملون فيها .

ومن هذا العرض الموجز الذى أوردنا أهم عناصره يمكن أن ندرك سبباً رئيسياً من أسباب الانتقاض أو الثورة من جانب أهل كينيا ضد الرجل الأبيض وحكومته .

نظام الحكم والادارة

فى عام ١٩٠٦ صدر « أمر فى المجلس » Order-in- Council ويقضى بإنشاء مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى برئاسة الحاكم العام ، وفيما بين عامى ١٩٠٦ ، ١٩١٩ كانت الهيئة الأخيرة تشتمل على أغلبية من الموظفين ، وإلى جانبها ثلاثة تعينهم الحكومة من غير الموظفين . وهنا راح المستعمرون الأوربيون ، وأغلبهم من الإنجليز ، يطالبون بأن يكون لهم الحق فى انتخاب ممثليهم فى المجلس التشريعى ، وأخيراً اعترف لهم بهذا الحق فى سنة ١٩١٩ ، غير أن التنفيذ تأخر لسببين أحدهما القرار الخاص بضم المنطقة إلى مستعمرات التاج ، والثانى ، الخلاف الذى نشب بسبب المطالب التى تقدمت بها الجالية الهندية .

سياسة التمييز ضد الهنود

كان الخلاف بين الجاليتين الهندية والأوربية يدور حول المسائل التالية : —

١ — سياسة الاحتفاظ بالمرتفعات للأوربيين .

٢ — تقييد الهجرة .

٣ — التميز ضد الهنود فى المدن من ناحية التجارة والإقامة

٤ — حق الإنتخاب .

فى سنة ١٩٠٨ اقترح السير جون هايز سادلر ، الحاكم ، تخصيص المرتفعات للأوربيين على أن تعطى للفلاحين الهنود مساحات صغيرة من الأرض فى المناطق المنخفضة ، ونال هذا الاتجاه من وزير المستعمرات اللورد إلجين Elgin وإن كان من رأيه الا يحال بين الهنود وامتلاك الأراضى فى المرتفعات بواسطة التشريع ، وإنما يحسن الالتجاء إلى الأساليب الإدارية ، ولهذا صدر قانون الأراضى لعام ١٩١٥ دون أن يحرم على الهنود امتلاك الأراضى فى أى مكان من البلاد ، ولكنه نص على ضرورة موافقة السلطات على عملية نقل الأراضى بين الأجناس المختلفة ، وهو الأمر الذى كان من الصعب الحصول عليه بالنسبة إلى غير الأوربيين . وفضلا عن هذا فى حالة عرض أراضى التاج فى المزاد فان « مكتب الأراضى » كان يشترط أن يكون المتزايدون من الأصل الأوربى .

أما عن موقف السلطات من ناحية هجرة الهنود وسياسة التمييز إزاءهم بصدد التجارة والإقامة ، فقد أفصحت عنه لجنة كينيا الإقتصادية إذ قالت فى سنة ١٩١٩ « إن وجود الهندى فى هذه البلاد ضد الرفاهية الخلقية والجثمانية للوطنيين ، وضد تقدمهم الإقتصادى » ، لأن الهنود — فى نظرها — يتميزون بنفور لاعلاج له من الأمور المتصلة بالعناية بالصحة فضلا عن انحطاطهم الأخلاقى ، مما يجعل لهم أثراً غير طيب .

وعظم الخلاف حين قدم مشروع قانون المجلس التشريعى وينص على تعيين اثنين لتمثيل الهنود ، ولكن هذا النص سرعان ما سقط

من المشروع وهنا تدخلت الحكومة الهندية ذاتها ، كما اعترضت الجالية المقيمة هناك فى كينيا وأخيراً تم الاتفاق على نوع من التسوية وبذلك أصبح المجلس التشريعى يتكون على النحو التالى : ٢٠ من الموظفين ، ١١ أوربيا بالانتخاب ، ٥ هنود بالانتخاب ، ٢ لتمثيل الجالية العربية وأحدهما بالتعيين والآخر بالانتخاب ، وأخيرا يعين (بصفة مؤقتة) أحد رجال الارساليات الدينية المسيحية لتمثيل مصالح السكان الوطنيين . وكذلك أعطى حق الانتخاب للرجال والنساء من أفراد الجالية الأوربية .

النظام الحالي

وفى الوقت الحاضر يتألف المجلس التنفيذى من أحد عشر عضوا بخلاف حاكم المستعمرة ، أما تشكيل المجلس التشريعى فإنه على الصورة التالية : —

(ا) سبعة من الأعضاء بحكم وظائفهم الحكومية .
(ب) عدد من الموظفين المعينين بحيث لا يزيدون على ٩ أعضاء
(ح) أربعة من الأعضاء غير الموظفين (وكلهم إفريقيون) لتمثيل مصالح السكان الأصليين .
(ى) ١١ عضوا أوربياً بالانتخاب .
(ه) ٥ أعضاء ينتخبهم أفراد الجالية الهندية .

(ز) عضوان عربيان أحدهما بطريق التعيين والآخر بالانتخاب وهذا المجلس يرأسه الحاكم، وهو فى الوقت نفسه وكيل الهيئة ويصدر التشريع بواسطة قرارات يعدها الحاكم، بناء على مشورة وبعد موافقة المجلس التشريعى.

وفى عام ١٩٤٦ أعيد تنظيم الحكومة بأن وضعت الادارات المختلفة تحت إشراف أعضاء المجلس التنفيذى، ويكونون مسئولين أمام الحاكم عن الإدارات أو المصالح التى يتولون أمرها. وفى الوقت نفسه أنشئت «هيئة للانشاء والتعمير» يرأسها السكرتير الأول الذى أصبح عضوا فى المجلس مسئولا عن هذه الهيئة. وقسمت الايرادات إلى قسمين أحدهما للميزانية العامة، والآخر لأغراض الإنشاء والتعمير.

وتنقسم البلاد إلى خمس مقاطعات وهى :

المقاطعة	العاصمة	
الساحل	ممباسا	
الوسطى	نييرى	Nyeri
الوادى الأخدودى	ناكورو	Nakuru
نيانزا	كيسومو	
الشمالية	إزيولو	Isiolo

وهناك مقاطعة أخرى خارج التقسيم المذكور وهى ماساى.

نقد نظام الحكم

لعل أول ما يؤخذ على هذا النظام مجافاته للقواعد الديموقراطية الصحيحة التى تجعل الحكم فى أيدى الأغلبية من الأهلين ، وهو مالا نلقاه فى تكوين المجلس التشريعى بكينيا لأن النسبة العددية للأعضاء لا تتناسب مطلقا مع مثيلتها فى حالة عدد السكان ، كما يتضح من البيان التالى :

عدد الأعضاء	عدد أفراد الجماعة التى يمثلونها (١)
١١ أوربيا	٢٩٫٥٠٠
٥ هنود	٩٠٫٠٠٠
٤ أفريقيون	٤٫٠٥٫٠٠٠
٢ عرب	٢٣٫٠٠٠

ومعنى هذا ان الأوربيين وعددهم ٢٩٫٥٠٠ نسمة أى أقل من ١٫٣ ٪ من مجموع السكان يمثلهم عن طريق الانتخاب أحد عشر عضواً ، بينما لا نجد سوى أربعة أعضاء يمثلون ٤٫٠٥٥٫٠٠ من الأهالى الوطنيين . وفى حالة الهنود نجد المفارقة واضحة فلهم خمسة أعضاء مقابل أحد عشر عضواً للجالية الأوربية ، بينما العدد الكلى لكل من الجاليتين ٩٠٫٠٠٠ ، ٢٩٫٥٠٠ على التوالى ، فأن الهنود وهم أكثر

(١) طبقا لاحصاء عام ١٩٤٨ .

من ثلاثة أمثال البيض لهم فى المجلس أقل من نصف ما للمستعمرين البيض .

غير أن هذه الأرقام وحدها لا توضح الحقيقة على ما هى عليه ، فلو أننا راجعنا تشكيل المجلس التشريعى لوجدنا أنه يضم :

١ — الحاكم العام

٢ — موظفين معينين بحد أقصى قدره تسعة أعضاء

٣ — ١١ عضواً أوربياً منتخبا

٤ — ٧ بحكم وظائفهم

ولما كان الحاكم العام ورجال الطائفة الثانية من الأوربيين ، كان معنى هذا ان العناصر البيضاء يمثلها فى هذا المجلس المكون من ٣٩ عضوا ٢٨ عضوا (على أساس ان عدد الموظفين الأعضاء التسعة) ؛ أى أن الأقلية الأوربية الضئيلة إلى حد بعيد هى التى تسيطر على هذا المجلس الذى يسن اللوائح ويصدر الأوامر لسكان البلاد كلها . وإذا ذكرنا أن أعضاء المجلس التنفيذى ورجال الأداة التنفيذية كلهم من الأوربيين ، كان المفهوم إذن أن هــذه القلة ، أى الاستقراطية الأوربية من الملاك ، هى التى تسيطر على جهاز الدولة فضلا عن سيطرتها على الجهاز الاقتصادى ، ولا ريب أن الأول لا يعدو أن يكون وسيلة لتأكيد الحقيقة الثانية ودعمها ، بل ومحاولة تأييدها . أما الأغلبية الساحقة وهى هنا أهل البلاد الأصليون فلا وزن لها

ولا صوت مسموع فى إدارة شئون البلاد .

ولا ريب أن هذا التفاوت فى التمثيل بالنسبة إلى الجماعات المختلفة التى تقيم فى البلاد إنما راجع إلى أن نظام التمثيل قائم على أساس الطائفية، بمعنى أن كل طائفة تختار أولئك الذين تبعث بهم إلى المجلس التشريعى، وهذا الأسلوب هو انعكاس لسياسة التفرقة العنصرية . ولو أن الانتخاب كان عاما ومباشرا ، ويشترك فيه الجميع على أساس واحد لكانت النتيجة أن يصبح الأعضاء الذين يمثلون الطوائف غير الأوربية، والوطنية منها بوجه خاص ، هى صاحبة الأغلبية الساحقة فى هذه الهيئة ذات الاختصاصات شبه التشريعية ، ومن الطبيعى أن حكام البلاد ما كانوا ليسمحوا بشىء من هذا القبيل لأنه يؤدى حتما إلى سلبهم ما يتمتعون به من سلطان سياسى ، وبالتالى لا بد أن ينتهى بالقضاء على تفوقهم الاقتصادى . لو أن أغلبية المجلس كانت من الوطنيين لما تمكن البيض من تنفيذ سياستهم بصدد الأراضى وغيرها من المسائل الاقتصادية . ومن هنا يتضح لنا أن النظام السياسى أو جهاز الحكم إنما يراد من ورائه خدمة الأهداف الاقتصادية ، وهكذا يثبت فى تلك المستعمرات الحقيقة الواضحة وهى أن النظام الاجتماعى صرح أساسه ما يتصل بحياة الناس المادية والوسائل التى يمارسون بها الإنتاج ، وما فوق هذا الأساس ليس سوى النظم القانونية والسياسية المنبعثة منه . إننا إذا أردنا أن ندرك ماهية سياسة التمييز العنصرى المتبعة فى أفريقيا يتعين علينا أن نبدأ بالعامل الاقتصادى وهو إصرار الحاكم

الأبيض على أن يحتكر موارد البلاد وثرواتها الطبيعية من زراعية ومعدنية وصناعية وغيرها ، وهو لهذا يضع من نظم الحكم ويصدر من تشريعات التفرقة والتميز ما يؤدى إلى هذه الغاية الرئيسية التى يحرص عليها .

الإدارة الوطنية

نتنقل الآن إلى موضوع آخر وهو الإدارة الوطنية فى المناطق المخصصة للقبائل الوطنية ، وهنا نجد أنفسنا أمام نظم رئيسية ثلاث : فهناك أولا الرؤساء الذين تختارهم الحكومة وتمنحهم المرتبات لقاء المسئوليات التى يضطلعون بها . وكان المفروض أن تعمد السلطات إلى إختيار الأشخاص الذين تدين لهم القبائل بالولاء والطاعة والاحترام لأكثر من سبب أو إعتبار ، وهؤلاء عادة معروفون ولهم مكانتهم ومركزهم بين ذويهم بما يشبه عملية «الاختيار الطبيعى» . ولكن الحكومة لا تسير على هذه القاعدة وإنما تعين من تشاء بغض النظر عن السن أو المكانة ، فى هذه المناصب الهامة ، وحجتها أنها تنتخب أكثرهم صلاحية واستعدادا من ناحية النشاط أو التعليم وما إلى ذلك من الاعتبارات ، ولكن الواقع أن الحكومة لا تريد الاستعانة بالقادة أو الزعماء «الطبيعيين» خشية أن يعظم نفوذهم على القبائل والعشائر ، وبذلك يقفون جبهة واحدة فى وجه السياسة الاقتصادية المفروضة لصالح الأقلية البيضاء . ولا ريب أن اختيار

من دونهم شأنا معناه إثارة البغضاء فى النفوس ، وبهذا يتبع الرجل الأبيض ، تحقيقا لغاياته ، المبدأ المعروف منذ القدم وهو «فرق تسد». وتمشيا مع هذا المبدأ الأخير نلقى الحكومة تعمد أحيانا إلى تعيين رئيس من قبيلة للإشراف على شؤون أخرى ، وهو ما يتنافى مع العرف والتقاليد ، وكثيرا ما طالب الأهالى باحترام ما درجوا عليه وألفوه .

وإلى جانب الرؤساء نجد المحاكم الوطنية وتعينهم الحكومة طبقا لقواعد المحاكم الوطنية الصادرة فى عام ١٩١٣ ، ولهذه المحاكم اختصاص الفصل فى الدعاوى المدنية المترتبة على الخلاف بشأن الملكية ما دامت الأخيرة التى هى موضع النزاع لا تتجاوز قيمتها مبلغا معينا من المال . ولها أن تفصل فى البعض الأعمال أو الجرائم التى تعد مخالفة للقوانين الوطنية السائدة ، وهى تأمر بالغرامة أو الحبس (لأمد محدود) مع اشتراط موافقة مأمور الجهة . ويلاحظ أن الرسوم التى يؤديها المتقاضون من نصيب أعضاء المحكمة (لتغطية مرتباتهم ونفقاتهم) ، أما الغرامات التى يحكم عليهم بها فتضاف إلى الايرادات العامة .

وأخيرا لدينا المجالس الوطنية فى المراكز الإدارية المختلفة التى تنقسم إليها البلاد . ويتكون الواحد منها من المأمور (رئيسا) واثنين من الوطنيين يعينهما الحاكم أو القبائل . ومدة المجلس ثلاث سنوات ، وهو يجتمع كل ثلاثة شهور ، وله أن يصدر قرارات فى المسائل

ذات الصبغة المحلية البحتة، كما أن فى استطاعته أن يفرض بعض الرسوم للأغراض المحلية ، وأن يحصل على ريع من أولئك الذين يمارسون الأعمال التجارية فى المناطق « المخصصة للوطنيين » . ومما يلفت النظر أنه يجوز أن يمنع عرض أية مسألة يرى انها غير مرغوب فيها من وجهة نظر المصلحة العامة .

الالتزامات المفروضة على الوطنيين :

أما الالتزامات المفروضة على الوطنيين فى المناطق المخصصة لهم فأهمها : —

أولا : أداء الضرائب : فعلى كل فرد من الذكور بلغ السادسة عشرة من العمر وعلى كل أرملة ، أداء ضريبة كوخ وجزية(١) ، ويلاحظ أن الضريبة تتعدد حسب عدد الزوجات حتى ولو أسكنهن الزوج فى كوخ واحدة . أما الضريبة على الأرملة فكانت موضع النقد الشديد لأنه طبقاً للعرف السائد لايعد الكوخ الذى تقيم به ملكا لها وإنما يملكه الابن أوأحد سلالة الزوج . ونحب أن نذكر بهذه المناسبة أنه فى أوغنده لاتوجد سوى ضريبة فردة الرؤوس (أى الجزية) .

---

(١) Hut and poll tax

ثانياً : السخرة : أى العمل بغير أجر وذلك فى مثل إنشاء الطرق والكبارى والمجارى المائية اللازمة للجماعة . وبالرغم من أن القانون لا يفرض السخرة إلا على القادرين من الذكور ، فكثيرا ما عمدت السلطات إلى استخدام النساء والأطفال .

ثالثا : العمل بأجر لمدة ستين يوما على الأكثر فى السنة فى أعمال مثل حمل موظفى الحكومة أثناء تنقلاتهم ، وإنشاء بعض المرافق العامة كالطرق والكبارى والسكك الحديدية .

ولاريب أن هذه الأعباء الملقاة على عاتق أهل كينيا الوطنيين هوت بهم إلى مستوى الرق ، وهى قد تبدو طبيعية من نظام جعل من نفسه المالك للأرض ، واعتبرهم - أى أصحاب البلاد الشرعيين - مجرد مستأجرين .

الخدمات الثقافية والصحية :

يحدثنا الزعيم كينياتا أنه بالرغم من أن الإفريقيين يدفعون ضرائب كثيرة فان التعليم الذى تهيئه السلطات لأبنائهم ضئيل القدر.

وبالرغم من عدم وجود إحصاء رسمى يبين عدد الأطفال الذين

فى سن التعليم ، فانه يمكن أن نجعل عدتهم تتراوح بين ٥٠٠٫٠٠٠ ، ٦٠٠٫٠٠٠ . وطبقا لتقرير «إدارة التعليم بكينيا» عام ١٩٣٧ كان عدد تلاميذ المدارس الأولية ١٠٠٫٨٧٢ ، ومن هؤلاء ٣٫١٧٥ تلميذا فى المدارس الأميرية ، ٦١٫٢٢٠ تلميذا فى مدارس لاتقدم لها الحكومة أى إعانة(١) ويقول المصدر نفسه إن ما ينفق على تعليم الفرد الواحد فى السنة ٨ شلنات ، بينما يتكلف عدد يقل عن ٢٠٠٠ من أبناء الأوربيين ٤٩٫٢٥٥ جنيها انجليزيا .

ومعنى هذا كما يقول هـذا الزعيم الوطنى «أن الفقراء هم الذين يدفعون ثمن تعليم الأغنياء» ، أى أن الضرائب التى يدفعها الإفريقيون ويلقون أشد العنت فى أدائها بسبب فقرهم وضآلة مواردهم ، تخصص لتعليم أبناء الأرستقراطية البيضاء التى تحتكر ثروة البلاد .

ومما يلفت النظر ان اهتمام الإدارة البريطانية فى كينيا منصرف إلى التعليم الأولى البسيط ، أما التعليم المتوسط والثانوى والفنى والعالى فموضع الاهمال البالغ ، وبهذا تتجه السياسة التعليمية إلى منع قيام

---

(١) طبقا لاحصاء سنة ١٩٤٧ كان بالبلاد ٤٥ مدرسة أميرية (١٠ أوربية ، ١٤ هندية ، ٧ عربية وصومالية ، ١٥ إفريقية) ، ٢٣٣٦ مدرسة غير اميرية منها ٢١٤٩ مدرسة إفريقية . وكذلك يوجد عدد يسير من المدارس الافريقية الخاصة .

(Statesman's Year Book)

طبقة مثقفة تثقيفا صحيحا خشية أن تكون عاملا فى إنماء الوعى القومى مما يتعارض مع مصلحة البيض .

أما الخدمات الصحية والاجتماعية فيكاد لا يكون لها وجود ، اللهم إلا إذا اعتبرت السجون من الخدمات الاجتماعية !!» فالتأمين الصحى، ومعاشات كبر السن ، وأعمال الصحة العامة ، مما ينظر إليه العامل البريطانى على أنه من حقه ، ليس جزءا من تلك الهبة التى جاءت بها الحضارة إلى الشعب الافريقى فى كينيا(١) .

(١) جومو كنياتا ، مصدر سابق ، ص ٥ .

نمو الحركة القومية

لم تمض سنوات قلائل على ابتداء الاستعمار الأبيض لكينيا حتى بدأت حركات التمرد والانتقاض ، بسبب سياسة المستعمرين الاقتصادية بصفة خاصة ، فثارت قبيلة ناندى فى عام ١٩٠٥ ، وقبيل الحرب العالمية الأولى حدثت ثورة فى صفوف قبيلة جيريانا (من البانتو) وتقيم على مقربة من الساحل ، وذلك حين حاولت السلطات نقلها من موطنها إلى مكان آخر ، قيل طمعا فى أراضيها ، وقيل لحملهم على التماس العمل فى الموانى بسبب النقص فى الأيدى العاملة .

وكذلك شهدت الفترة السابقة للحرب المقاومة من جانب قبيلة ماساى لسبب الخلاف حول الأراضى .

في أعقاب الحرب الأولى

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى توافرت طائفة من العوامل كان لها أثرها القوى فى اشاعة السخط وإعداد النفوس للمقاومة :

١ — فبسبب الكساد الذى أصاب العالم فى عام ١٩٢١ عمد الفلاحون الأوربيون ، وقد تأثروا به ، إلى خفض أجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث .

٢ — ترتب على هبوط قيمة العملة (وهى الروبية الفضية) أن عمدت الحكومة إلى استعمال الشلن السائد فى إفريقية الشرقية (١)، وهذه التقلبات أوجدت شعورا من القلق بين الأهالى.

٣ — وبالرغم من ذلك رفعت الحكومة الضريبة من ١٢ إلى ١٦ شلناً، كما بدأ تطبيق نظام «شهادات التسجيل».

٤ — نشطت الحكومة عن طريق موظفيها فى «تشجيع» (وبعبارة أخرى ارغام) الأهالى، وبخاصة النساء والأطفال، على العمل فى مزارع البن.

٥ — قررت السلطات منح ألف مزرعة للجنود الانجليز السابقين. ولما عاد جنود كينيا الذين اشتركوا فى الحرب إلى ديارهم، بعد أن أبلوا فى القتال بلاء حسنا، شهدوا كيف أخرجت قبائلهم وأسراتهم من الأراضى التى كانوا يقيمون فيها، كما كثر الحديث عن مشروعات جديدة للاستيلاء على مساحات أخرى من أملاك الأهالى.

جمعية افريقية الشرقية الوطنية

فى ظل تلك الظروف قام «هارى ثوكو» Harry Thuku، وكان من موظفى الحكومة، بإنشاء ما عرفت باسم «جمعية إفريقية-

---

(١) يعادل الشلن الانجليزى، وينقسم إلى ١٠٠ سنت.

الشرقية الوطنية» East Africa Native Association، وهدفها الدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية ، فكانت أول منظمة من هذا القبيل ؛ وبذلك يمكن القول أن الحركة القومية المنظمة قد بدأت لأول مرة فى كينيا .

وراح الزعيم الوطنى يعقد الاجتماعات التى يفد اليها الآلاف، وأخذ المتكلمون يتحدثون عن الحقوق السياسية والمساواة والحريات ، ولكن إلى جانب هذا نرى ظاهرة لها أهميتها هى استخدام الدين وسيلة لانهاض الهمم وبيان شرعية مطالب السكان . ولهذا كان القادة يحدثونهم أن الله لا يميز بين الأبيض والأسود » ، و « أنهم جميعا أبناء آدم ومتساوون أمام الله . » .

وهكذا عرفت الجماهير أن الأديان السماوية تحض على المساواة وتستنكر التمييز على الأساس العنصرى أو اللونى .

العدوان على الاهالى :

وإذ شعرت السلطات بازدياد نفوذ الزعيم والخطر الكامن وراء دعوته سارعت إلى القبض عليه ، ويلاحظ أن قانون نقل الوطنيين الصادر فى عام ١٩٠٩ أجاز للحاكم أن يأمر بنقل أى وطنى إلى أى مكان إذا ما كان خطراً على الامن والنظام ، ويدون توجيه اتهام معين أو محدود إليه .

وزج بالرجل فى سجن نيروبى ، وفى المساء تجمع الألوف من الناس وظلوا جالسين أمام الأبواب ، فاذا ما أصبح الصباح كان عددهم قد تضخم بمن انضم إليهم . وتوجه قادتهم إلى المسئولين يرجون الإفراج عن الزعيم الذى لم يرتكب إثما ولم يخرق القانون والنظام . وفجأة راحت قوة البوليس تطلق النار على الآمنين الذين لم يتوقعوا غدرا أو خيانة ، فبلغ عدد القتلى ثمانية عشر شخصا . ومن عجب أن السلطات اعترفت فيما بعد أن حادث الاعتداء وقع خطأ ، ولكن كان له ما يبرره فى ظل تلك الظروف ! وعلى أثر العدوان قامت الحكومة بترحيل هارى ثوكو واثنين من أبناء عمومته ، ولكن ذكراه ظلت عالقة بالأذهان ، والأثر الذى أحدثه لم يزل ، فهو أول زعيم وطنى وقف يدافع عن حقوق البلاد .

حل الجمعية :

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن السلطات عمدت إلى مقاومة الجمعية ، فحاولت عن طريق أعوانها تأليف هيئات مماثلة ترعاها، وبذلت الجهود للتفرقة ، وإذ عجزت لم يسعها إلا الأمر بحل الجمعية واعتبارها غير قانونية ، فكانت النتيجة أن تحول نشاطها إلى أسفل أى أصبحت « جمعية سرية » ، وتكونت الخلايا فى كل مكان ، ولا تضم الواحدة منها سوى العدد القليل من الأعضاء .

جمعية كيكويو المركزية :

وفى عام ١٩٢٤ أعلن أن لجنة برياسة أورمسبي جورستقوم بزيارة شرق إفريقية لدراسة مسائل مختلفة وفى مقدمتها موضع الأراضى فى كينيا . ولما كانت « جماعة افريقية الشرقية » ممنوعة من مزاولة أى نشاط ، اجتمع نفر من شباب البلاد وألفوا ما أطلقوا عليه اسم « جماعة كيكويو المركزية » ، وأعدوا مذكرة أقرها الرؤساء والزعماء ، متضمنة كافة المسائل التى هى موضع الشكوى ، ومعبرة عن الآمال والأهداف التى تجيش بها نفوس الأهالى الإفريقيين . وفيما يلى أهم النقاط التى تناولتها المذكرة :

مسألة الأرض :

فيما يختص بمسألة الأرض فإننا نرجو باحترام تعديل قانون أراضى التاج لعام ١٩١٥ (والخاص بمستعمرة كينيا) بحيث يعترف بحقوق الوطنيين فى الأرض ، وهى الحقوق التى ألغاها القانون سالف الذكر دون أن يوفر اطمئنانا مقابل ما كان لنا من قبل ، وبذلك تركنا وليس لنا أى حق قانونى اطلاقا فى أراضينا وجعلنا مجرد مستأجرين تحت إرادة التاج . وإلغاء حقنا القانونى فى الأرض عرض بعض أهلنا للاستغلال كما انتزعت منهم ممتلكاتهم لصالح غير الوطنيين ، كما أنه حرمنا أى ضمان ضد أية محاولات فيما بعد للاعتداء على أراضينا .

وكذلك نرجو ألا يمر مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة وصاية على أراضى الوطنيين . وعلى النقيض من ذلك فإننا نتقدم فى احترام بالمطالب الآتية :

(ا) قبل اتخاذ أى إجراء يجب أن يعطى لكل مالك من كيكويو ما يثبت ملكيته حتى يطمئن إلى أن أحداً لن ينزع منه أرضه.

(ب) عدم إجراء أى تبادل فى « المنطقة المخصصة للوطنيين » بين أهل كيكويو وغير الوطنيين ، لكى يطمئن الأولون إلى أنهم لن يحرموا من أرضهم بهذه الوسيلة .

(ح) ابقاء الأرض فى أيدى مجالس الكيكويو (القبلية) على أن تكون لها سلطة التصرف فيها طبقاً للتقاليد المرعية بدون تدخل من موظفى المنطقة .

(ء) ألا يتدخل الموظفون فى المجالس التى تتصرف فى الأرض ، بوصفهم رؤساء لهده المجالس .

(ه) عدم التأجير لغير الوطنيين فى داخل أراضى كيكويو ، وحيث تم ذلك فى الماضى يجب دفع تعويض إلى أصحاب الأرض الذين أصابهم الضر (أو إلى أعقابهم اليوم) .

(و) وقف إصدار ترخيصات الاحتلال (الإقامة) المؤقت لغير الوطنيين وذلك فى أراضى كيكويو ، لأن هذا يؤدى إلى نزعها من أيدى رجال القبيلة .

(ز) كافة أراضى كيكويو التى أعطيت للغير يجب إعادتها إليهم إذا أمكن (أو لذويهم) على أن يدفع التعويض عن الخسائر التى تحملوها خلال السنوات التى نزعت منهم الأرض .

(ح) السماح لأهل كيكويو بزراعة المحاصيل الاقتصادية مثل البن العربى (يقصد اليمنى) فى الأراضى التى يشغلونها وذلك بدون إقامة أى عائق فى وجوههم .

(ط) تدريب أهل كيكويو على الأعمال الزراعية حتى يعملوا ويشجعوا غيرهم على الزراعة ، بدلا مما تقوم به الحكومة الحكومة من إرسال أناس لتعليم شعب كيكويو ، ولا يبذلون إلا القليل من الجهد .

وأننا نرجو أن تلفت نظركم إلى أن أهل كيكويو قد فقدوا الثقة فى تخطيط الحدود إذ ثبت عدم جدوى ذلك فى الماضى ، فقد جرت العادة على تجاهل تلك الحدود المرسومة ومنح الأراضى التابعة للمناطق المخصصة للوطنيين فى كيكويو إلى غيرهم .

تمثيل الوطنيين:

وإذ نأخذ فى الاعتبار أن سكان كينيا الوطنيين يمثلون أغلبية هائلة بالقياس إلى الجاليات غير الوطنية فاننا نرجو :

(ا) ان يسمح للسكان الوطنيين أن ينتخبوا ثلاثة إفريقيين واثنين من الأوربيين كخطوة مبدئية ، لتمثيل المصالح الوطنية ، على أن ينتهى الأمر أخيراً بأن يكون للوطنيين الأغلبية فى المجلس التشريعى .

(ب) أن ينتخب الوطنيون ثلاثة من جنسهم لتمثيل مصالحهم فى المجلس البلدى .

التعليم :

(ا) جعل التعليم الابتدائى والزراعى والمنزلى إجباريا بالنسبة إلى الأولاد والبنات الوطنيين.

(ب) إنشاء عدد كاف من المدارس الثانوية والعالية فى جميع المناطق التى يقيم فيها الوطنيون حتى ينقلوا التعليم العالى إلى الصبيان الوطنيين الذين أتموا التعليم الابتدائى .

(ح) أن تشجع المجالس الوطنية فى الأقاليم على أن ترسل الأكفاء من الأبناء إلى انجلترا وغيرها للتزود بالتعليم الجامعى أو العالى فى الآداب والطب والهندسة والزراعة وغيرها .

(ء) أن تضع الحكومة نظاما للمنح الدراسية Scholarships بقصد تعليم ذوى الكفاية من الوطنيين فى داخل البلاد أو الخارج .

مشكلة العمل

نرجو : —

(ا) إلغاء ال « كيباندى » وشهادات التسجيل التى تحد من حرية رعايا التاج الوطنيين فى التنقل ، والتى تسهل الجهود المبذولة لإبقائهم فى حالة العبودية .

(ب) إزالة كافة القيود المفروضة على الوطنيين بشأن زراعة البن العربى وغيره من المحاصيل الاقتصادية فى مزارعهم .

(ح) توفير الضمان اللازم للوطنيين بعدم إرغامهم على هجر أرضهم للعمل عند الأوربيين ، ما داموا يدفعون ما يطلب منهم وينتجون المحاصيل فى مزارعهم .

(ء) إعفاء النساء من ضريبة الكوخ والرأس أسوة بما هو جار فى حالة الأرمل التى تجاوزت سن الحمل .

وأخيرا وصلت اللجنة وعقدت أحد اجتماعاتها الذى دعت إليه الرؤساء وأعضاء « كيكويو المركزية » للإدلاء بآرائهم . وهنا يحدثنا الزعيم الكينى جوموكنياتا أن هؤلاء القادة وفدوا إلى مكان الاجتماع ومن ورائهم الآلاف من مواطنيهم . وتكلم مفتش المنطقة فطلب اليهم الإيجاز فى الحديث نظرا لما يشعر به أعضاء اللجنة من التعب الشديد بسبب رحلتهم الطويلة ، كما طلب اليهم أن يثقوا بأنه أطلع اللجنة على

كافة مطالبهم ، وأن الموظفين المحليين جميعا،وكلهم حريص كل الحرص على مافيه رفاهية الإفريقيين لم يدخروا وسعا من أجل ترقية أحوالهم وختم خطابه قائلا أنه لا يشك فى أنهم سيؤكدون للجنة ما يشعرون به من سعادة ورضاء ازاء ما فعلته الحكومة نحوهم ومن أجلهم ، ثم دعا زعيمهم الأكبر إلى أن يتحدث إلى اللجنة .

ووقف الزعيم وبعد أن رحب باللجنة باسم شعبه قال : « إننا نعرف أن المفتش قد تحدث إليكم عن سعادتنا ورضائنا . وإذا كنا لا نريد أن نعقب على إخلاصه ، فإننا نريد منكم أن تبلغوا ملككم أننا منذ العصور الموغلة فى القدم قد أقمنا فى الأرض التى كانت ملكا لنا والتى كانت مصدر العيش لنا ولما نملك من ماشية . . . ولكن هدوئنا قضى عليه نقل ملكية أرضنا ، ففى كل سنة أخذت منا الأرض شطراً بعد آخر ، دون موافقتنا وبغير تعويض . . إننا نعلم أنكم حضرتم هنا لتروا بأنفسكم حالنا وترفعوا التقارير بشأن درجة السعادة والرخاء اللذين نتمتع بهما واللذين أسبغتهما علينا حكومتكم . وإنا لنأمل ؛ بعد أن تروا الأمور على ماهى عليه ، أن تعودوا إلى وطنكم لتحدثوا ملككم أن شعبامزارعا مثلنا لايمكن أن يكون سعيدا بغير الأرض . »

ولم يكد الزعيم ينتهى من كلمته حتى تقدم شباب الجمعية بالمذكرة التى سبق إعدادها ، ودارت مناقشات طويلة حول محتوياتها واشترك فيها الجميع من الشيوخ والشبان ، وراحوا يبثون شكاويهم وآلامهم

ويعبرون عن مطالبهم من الناحيتين العامة والمحلية ، وبدا واضحا أن الآلام واحدة والمطالب واحدة ، ذلك أن المشكلات واحدة .

وانتهت الجلسة ، وعادت اللجنة أخيراً إلى بلادها لترفع تقريرها عما رأت وسمعت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تفعل شيئا جديا لرعاية الإفريقيين .

نشاط الجمعية :

أما جمعية كيكويو فعملت على دعم مركزها وتوسيع نطاق نشاطها وتقوية الصلات بينها وبين عامة الناس ، وظلت تتزعم حركة الكفاح القومى فى البلاد ، وهنا يبرز أمامنا من بين أعضائها وقادتها بعبارة أدق الزعيم الوطنى الكبير « جوموكنياتا » وسنعود اليه فى موضع آخر .

وتألفت فى إقليم كافيروندو هيئة للدفاع عن مصالح دافعى الضرائب ولكن القيادة ظلت فى يد الجمعية التى خرجت عن الدائرة المحلية وصارت ذات طابع قومى عام ، فانشأت لها فروعا فى مختلف أرجاء البلاد ، وأدخلت إل صفوفها القبائل الأخرى ، وجعلت هدفها العمل على الدفاع عن حقوق ومصالح الإفريقيين جميعاً بغير تميز .

وخلال تلك السنوات حدثت عمليات عدة من الاستيلاء على أراضى الوطنيين فكانت تحتج عليها الجمعية لدى السلطات المسئولة فى

البلاد ولدى حكومة لندن ذاتها . وكثر ورود اللجان البريطانية للتحقيق والاستقصاء ، وهنا تتولى الجماعة الاتصال بها وتوضيح وجهات نظر الأهالى وأسباب شكواهم .

ويكفى أن نضرب هذا المثل (١) لبيان مبلغ حرص الجمعية على المصالح الوطنية ، ففى سنة ١٩٣٨ وقع مايعرف بحادث الماشية فى المنطقة المخصصة لقبيلة واكامبا ، ذلك أن المستعمرين لاحظوا أن عدد الماشية لدى القبيلة قد زاد إلى حد كبير مما أصبح خطراً يهدد التربة . وكانت القبيلة تدرك هذه الحقيقة ولكنها لم تعرف وسيلة يمكن بها تلافى الأمر ، وهنا فوجئت بقوة عسكرية تهبط على أرضها لتأخذ (تصادر) جانبا عن ثروتها الحيوانية حيث تباع بأثمان بخسة للغاية . وغضبت القبيلة لأن الماشية مصدر رزقها ومظهر ثرائها ومركزها الاجتماعى .

سارعت الجمعية إلى إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية وتحدثت الصحف فى انجلترا ، ولكن الحكومة فى كينيا لم تفعل شيئا . وهنا تجمع ألوف من أبناء القبيلة وساروا إلى نيروبى لمقابلة الحاكم ، فلما رفض الالتقاء بهم افترشوا الأرض فى نظام وظلوا على ذلك الوضع ستة أسابيع . وأخيراً وعد الحاكم أن يقابلهم إذا عادوا إلى ديارهم

---

(١) أورده « جوموكنياتا » فى كتابه Kenya : The Laud of Confict ص ١٧—١٨

وهناك تحدث محاولا تهدئتهم وأعلن أن مصادرة الماشية إجراء لن يتكرر وأن الماشية التى لم يتم بيعها ستعود إلى أصحابها . ولكن لم يكد الرجل يغادر المكان حتى نكثت السلطات بالوعد ، وإذا بعمليات مصادرة الماشية تجرى أكثر من مرة . ولعل هذا الحادث كاف للدلالة على تضاؤل ثقة الوطنيين فى عدالة الحكم وصدق الوعود .

الحرب الثانية وما بعدها

نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض وقت طويل حتى اشتركت ايطاليا الفاشية إلى جانب ألمانيا النازية ، وسقطت فرنسا تحت أقدام الألمان وقامت حكومة ڤيشى الخاضعة لسلطان الأخيرين . وهنا عمدت بريطانيا إلى مستعمراتها الإفريقية لتجنيد الوطنيين ، وانضم عدد كبير من أهل كينيا إلى القوات البريطانية ، حيث أبلوا بلاء عظيما ضد القوات الايطالية فى شرقى أفريقية والفرنسيين فى مدغشقر ، كما حاربوا أبناء اليابان فيما بعد . وكذلك استخدمت القوات البريطانية والمتحالفة عدداً من العمال الكينيين ، وهنا أمر يسترعى الإهتمام ذلك أن المستعمرين طلبوا من السلطات العسكرية ألا تستخدم أهل كينيا فى هذه الأعمال لأنها تدفع لهم أجوراً مرتفعة ، الأمر الذى لابد وأن يحمل أخوانهم ممن يعملون فى المزارع البيضاء على المطالبة بأن تزاد أجورهم (!) ؛ ونزلت السلطات البريطانية على الطلب وامتنعت عن استخدام العمال من أهل كينيا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعين على البلاد أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة فى الشرق الأوسط ، فصارت تبعث بمقادير كبيرة من الشاى والبن والقمح والكتان والذرة ، وغير ذلك من المنتجات .

وهكذا أسهمت كينيا بنصيب يفوق طاقتها فى المجهود الحربى ،

وكان جزاؤها على تلك الخدمات من جانب الرجل الأبيض الذى يبسط سلطانه عليها أن أصدر الأوامر منذ ابتداء عمليات القتال بحل « جمعية كيكويو المركزية » وتحريم اجتماعاتها ونشاطها ، ومصادرة المجلة التى تنطق بلسانها ؛ كما اعتقل الكثيرين من أعضائها وكان جزاؤهم السجن أو النفى . وأمعنت السلطات فى سياسة العسف ، فحرمت الاجتماعات وقيدت الحريات ولم تسمح لأى فرد أن يدفع الصوت مطالباً بالإصلاح أو العدالة . وان ليونارد وولف لم يبالغ إذ قال « خلال أربعين عاما ضحيت مصالح ثلاثة ملايين من الإفريقيين لصالح حفنة من الأوربيين . أن القول بأن حكومة كينيا ، خلال تلك السنوات ، أدارت البلاد لمصلحة الشعب الإفريقى أو نظرت إلى رفاهيتهم وتقدمهم على أنها وديعة مقدسة أكذوبة مليئة بالنفاق » .

ولم تقف النكبات التى أحاقت بكينيا خلال الحرب وبسببها عند هذا الحد ، بل تعرضت البلاد للمجاعة . فى عام ١٩٤٣ كان هناك حوالى ربع مليون يشتغلون لصالح الأغراض العسكرية على اختلاف أنواعها كما ارتفعت الأسعار بسبب إصدار المنتجات الغذائية والزراعية إلى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة أن انتشرت المجاعة فى صفوف الوطنيين ، وهلك عدد وافر منهم ، بينما كانت الأقلية البيضاء تستغل ظروف الحرب للإثراء الفاحش .

ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى تحركت البلاد معبرة

عن آلامها ومطالبة بضروب من الإصلاح لتحسين الأحوال . والواقع أن عوامل عدة ظلت تتجمع وتتراكم وتفعل أثرها فى إنماء الوعى القومى . فالحرب بآثارها ونكباتها أشعرت أهل البلاد أن الرجل الأبيض لا ينظر إليهم إلا على أنهم أصلح موضع للاستغلال .

واستطاع بعض أبناء البلاد أن يتأثروا بالحضارة الأوربية ، وأن يتلقوا التعليم الأوربى الحديث فى الخارج ، فعرفوا معانى الحرية وعادوا إلى بلادهم يطالبون بها ويحاولون تطبيقها ، وهالتهم الفوارق العنصرية التى فرضها الرجل الأبيض ، كما راعتهم سياسة الاستيلاء على الأراضى واحتكارها . وأكثر من هذا فقد اتصلوا بالعالم الخارجى وتأثروا بنظريات الحرية والاستقلال والديموقراطية .

وفى أعقاب الحرب اشتد الصراع فى جنوب أفريقية فإذا بالعناصر الملونة تطالب بالمساواة مع الأوربيين ، وأخذت هذه الحركة تزداد حدة وقوة ، وكان من الطبيعى أن يحدث رد فعل لهذا كله فى نفوس أهل كينيا والجهات المجاورة ، حيث الأوضاع تكاد تكون متماثلة . وشهد أهل البلاد كيف استردت الحبشة استقلالها ، وكيف طرد الطليان من إرتريه ، وكيف نمت الحركة الوطنية فى السودان . لقد كانت تلك الأحداث جميعها عاملا قويا فى تنبيه الأذهان وتحريك النفوس . ومن هنا قاموا يطالبون بحرياتهم المسلوبة وحقوقهم المغتصبة ، وأخذت الدعوة تنتشر على نطاق واسع ، وراح القادة

والزعماء يخاطبون الجماهير ويحثونها على العمل ؛ وتعددت المطالب التى قدمت إلى السلطات ولكن هذه الأخيرة لم تحاول أن تتنبه إلى الأمر أو تقوم بتحقيق الاصلاحات الضرورية . فاشتدت عملية الغليان وصار لزاما أن يقع الصدام ، وعمدت السلطات من جانبها إلى أساليب العنف لكبت الحركة القومية الآخذة فى الاشتداد .

بعض الاصلاحات العاجلة

من هذا العرض الذى قدمناه عن الحياة فى كينيا والنظم السائدة فيها من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، نستطيع أن نصل فى غير عناء إلى تعرف بواعث السخط والشكوى مما تموج به البلاد ، وأن نستشف النواحى التى تتطلب العلاج السريع أو الإصلاح العاجل . ونقول العاجل لأن الواقع أن المطلب الرئيسى لأهل كينيا ، كما هو الشأن فى بقية المستعمرات الإفريقية ، ينحصر فى التحرر الكامل ووضع حد نهائى للسيطرة الاقتصادية والسياسية التى فرضها الرجل الأبيض على الوطنيين والتى مايزال متشبثا بها بالرغم مما ثبت من المساوىء الصارخة التى تلازمها .

وفى رأى الزعيم جومو كينياتا يتكون برنامج الإصلاح الذى يتعين على الحكومة البريطانية المبادرة إلى تنفيذه ، من النقط الخمس الآتية .

أولا - الأرض :

ما تزال هناك مساحات واسعة من الأراضى ولكن ينبغى أن يتقرر بصفة قاطعة ومطلقة أن للإفريقيين الأولوية فى الانتفاع بها ، ويجب ألا يسمح فى المستقبل بهجرة المستعمرين البيض إذ ينبغى أن

يكون الوطنيون أحراراً فى الإقامة بأرضهم ، وهو مطمئنون إلى أنها لن تنزع منهم . ومن الواجب ألا يحرموا من أصلح المناطق للإستغلال لمجرد كونها ذات مناخ يلاءم سكنى العناصر الأوربية . وأكثر من هذا لا بد من أن توفر لهم المساحات الكافية من الأرض بما يتيح لهم مستوى لائقا من المعيشة .

ومن الطبيعى ـ على حد قوله ـ أن هذه المطالب لن تنزل موضع الرضاء من نفوس المستعمرين الذين يريدون الحصول على الأيدى العاملة الافريقية . ولكن إذا كان هؤلاء فى حاجة إلى الأيدى العاملة فعليهم أن يعرضوا أجورا مناسبا وأن يوفروا أحوالا طيبة من العمل بما يجعل الناس لا ينفرون من أداء الخدمات لهم .

ثانيا — التعليم

يطالب الإفريقيون أن تتاح إليهم لهم فرصة التعليم الذى يمكنهم من حسن استغلال الأرض . إنهم يدركون تماما أن العالم المحيط بهم قد تغير خلال نصف القرن الأخير ، ولذلك لن يستطيعوا ـ حتى لو أرادوا ذلك ـ العودة إلى الأساليب القديمة التى درجوا عليها . ولهذا يجب تدريبهم تدريبا كافيا فى مدارس الزراعة وتربية الحيوان ، وأن يحصلوا على ذلك القدر من التعليم العام الذى يمكنهم من تفهم معنى الحضارة والعلوم الغربية . إن من الخطأ أن يمنع الإفريقى عن طريق الجهل

المفروض عليه قسراً من أداء أى عمل تؤهله له مواهبه الطبيعية .

ثالثاً — الصحة والرفاهية الاجتماعية

لقد أحدثت الحضارة الأوربية تغييرات كثيرة فى مستويات الحضارة الإفريقية ، فهى قد غيرت غذائهم وأعمالهم ، وحدت من حريتهم فى التنقل ، وحطمت الكثير من الحياة الأسرية التقليدية ، وبعثت بالكثيرين منهم إلى المدن كما دفعت بغيرهم إلى العمل فى المناجم والمزارع . وفى صحبة هذا كله جاءت الحضارة الأوربية بأمراض جديدة وأخطار جديدة على الصحة والاستقرار الاقتصادى . وبالرغم من هذا فبخلاف الأوربيين لا تكفل الدولة للإفريقيين شيئاً من الخدمات الصحية أو الضمان الاجتماعى ، وأنهم ليطالبون بهذا كله بأن تعود إليهم نسبة عادلة من الضرائب التى يؤدونها .

رابعاً — الحريات المدنية :

ولن تؤد هذه الإصلاحات الغرض منها إذا ما ظل الأوربيون ينظرون إلى الإفريقيين على أنهم أطفال عاجزون عن التفكير والعمل لأنفسهم وبأنفسهم ، ولهذا يجب أن يتساوى أهل كينيا فى حرياتهم ووضعهم أمام القانون ، فهم يطالبون أن يتساووا مع الأوربيين من حيث الحق فى التعبير عن الرأى والانتقال من أى مكان إلى آخر ،

وفى ممارسة أى عمل أو حرفة ، وألا يتمتع الأوربيون بحقوق أو حريات مدنية ولا يمنح مثلها تماما للإفريقيين .

خامسا — الحكومة الذاتية :

يطالب الإفريقيون بالاشتراك فى حكومة بلادهم ، فيجب أن يعطى لهم الحق فى انتخاب من يمثلونهم فى المجالس المختلفة ، وأن يتساوى كافة سكان للبلاد من حيث المؤهلات للتصويت . فالى أن يتحقق هذا الأمر سيظل الإفريقيون شعباً خاضعاً ولهذا لا ينتظر منهم أن يحترموا القوانين التى لم يشتركوا فى وضعها .

هذه هى الإصلاحات العاجلة التى تمس إليها الحاجة وانها كلها لتبين أن الهدف الأول منها تقرير المساواة من حيث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بين جميع القاطنين فى كينيا بلا تفرقة مردها إلى اختلاف الجنس .

ماو ماو

من هو جومو كنياتا ؟

أوضحنا فى الصفحات المتقدمة حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كينيا ، وشرحنا جوهر النزاع القائم منذ أن فرض الرجل الأبيض سلطانه عليها ، فامتلك الأرض وبخاصة أجودها وأصلحها ، واحتكر السلطان السياسى ، وكون من نفسه طبقة أرستقراطية ممتازة ، وهبط بالسكان الأصليين ومعهم الجاليات الهندية والعربية إلى منزلة الأرقاء وسخر قوى البلاد المادية والبشرية لخدمة مصالحه وتحقيق أهدافه ، وطبق سياسة التمييز العنصرى على غير الأوربيين بالاستثناء ، وضن عليهم بمميزات الحضارة الحديثة كالتعليم فى مختلف مراحله والخدمات الصحية والاجتماعية إلا بالقدر التافه وتحت الضغط الشديد . وتحدثنا كذلك عن الحركة القومية وأهدافها وأساليبها وتطورها ، وعن موقف السلطات البيضاء إزاءها وكيف حاولت القضاء عليها وإخماد كافة الدعوات إلى العدالة والمساواة والإصلاح والحرية ، ورأينا كيف أن تلك الحركة كانت سلمية الطابع والوسيلة .

وبالرغم من سياسة القمع التى انتهجتها الحكومة خلال الحرب الأخيرة وفى أعقابها ، وتحريم النشاط العلنى الذى كانت تمارسه المنظمات السياسية والقومية ، فان روح المقاومة لم تخمد ، بل أخذت عوامل السخط تتراكم طبقات فوق طبقات وترداد حدة وقوة ، مما جعل المراقبين الواقعيين وبعيدى النظر يرون فيها نذيراً بأحداث خطيرة لابد من وقوعها وفى وقت يصعب فيه السيطرة عليها . والحقيقة إن كل ذى بصر سليم شامل كان لابد وأن يصل إلى مثل هذه النتيجة إذ يتلفت حوله فيرى اطراد نمو الوعى القـــومى فى الأجناس الإفريقية ـ فى إرترية والصومال والسودان وفى اتحاد جنوب إفريقية بوجه خاص ،

ومن لمس الحقيقة الواضحة وتنبه إلى خطورة آثارها حاكم كينيا السابق . ففى الكتاب الأبيض الذى نشر بلندن فى العاشر من ديسمبر (١٩٥٢) عن الاضطرابات التى اجتاحت كينيا فى المدة الأخيرة ، اعترفت الحكومة البريطانية أن الرجل بعث إلى المسئولين فى وزارة المستعمرات منذ أكثر من عام ببرقية أبان فيها ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة روح التذمر للتى تغلغلت فى نفوس السكان ، واقترح تأليف لجنة ملكية خاصة تتوجه إلى البلاد حيث تتولى التحقيق فى مصادر السخط والشكوى . وبعد ثمانية أشهر على ما ذكرت الوثيقة المشار إليها ، تلقى رداً على رسالته يتضمن تأييداً حماسياً للفكرة

ولكن بالرغم من ذلك ، لم يخرج الاقتراح إلى حيز التنفيذ ، وبهذا ساد الشعور فى أوساط السكان أن الحكومة البريطانية لا تعتزم إصلاحا .

إزاء هذا التسويف كان من الطبيعى أن يشتد الغليان النفسى ، وفجأة سمع العالم عن جمعية كينية تدعوها الصحف «مو .. مو» وتنسب إليها طائفة من الإعتداءات على الأرواح والممتلكات . وفى الوقت نفسه ألقت السلطات القبض على « جومو كنياتا » ونفر من زملائه ، بتهمة أنهم على رأس تلك الجماعة ، وأنهم الرأس المفكرة المسئولة عن حوادث الإغتيالات والتخريب .

ولعل الناس تسأل ، ومن هو هذا الزعيم ؟ إن جومو كنياتا من أبناء كينيا الذين لم يقنعوا بقشور العلم التى يمنحها البيض فى البلاد ، فسافر إلى إنجلترا والتحق بجامعة أكسفورد حيث حصل على إجازة عالية فى علم الأجناس ، وكتابه « acing Mount Kenya » دراسة للحياة القبلية فى ذلك البلد . وأكثر من هذا فقد تزوج من إنجليزية لا تؤمن بأن اللون أو الجنس من عناصر التمييز بين الناس ، وأنجب منها ولدين يقيمان الآن فى إنجلترا . ولا ريب أن الرجل أثناء دراسته وإقامته ، تشبع بمبادىء الحرية والديموقراطية التى يطبقها

المستعمرون فى وطنهم واستطاع بذلك أن يدرك مبلغ التدهور الذى بلغته بلاده ، فقرر أن يقوم بعمل إيجابى .

وكان جومو كنياتا ، أو السهم الأسود كما تصفه الصحف ، من المؤسسين الأولين لجمعية كيكويو المركزية ثم أصبح الأمين العام لها ؛ وأهلته ثقافته العالية لكى يضطلع بعبء توضيح آرائها ووجهات نظر مواطنيه أمام اللجان المختلفة ووزارة المستعمرات . ولم يقف نشاطه عند هذا الحد ، بل رأى أن يطالع الرأى العام البريطانى نفسه فنشر رسالته التى أشرنا إليها أكثر من مرة وجعل عنوانها « كينيا ، بلد الصراع » وفيها عرض للمشكلة الوطنية من نواحيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما أنه أورد فى ختامها مادعاه برنامجا للإصلاح وقد لخصنا أهم عناصره فى موضع سابق .

ولقد أثار اعتقال هذا الزعيم موجة من السخط فى البلاد وعاصفة من الأستياء فى العالم الخارجى ، وليس أدل على هذه الحقيقة من تطوع كثير من رجال القانون فى إنجلترا والسودان وغيرهما للدفاع عنه أمام القضاء . إن هذا الإجراء التعسفى دليل على أن السلطات ضاقت ذرعا بنفوذ كنياتا على مواطنيه واستشعرت خطر دعوته القائمة على أساس المطالبة بالحرية والكرامة والمساواة . والحق ، لقد أثبت التاريخ أن رجل الفكر والقلم يعلم أنهما سلاح ماض . ولهذا فهو أبعد الناس عن أساليب العنف .

وبفضل الصحافة ووكالات الأنباء اكتسبت جمعية « مو ـ مو » شهرة فى مختلف أنحاء العالم . وحيكت حولها الأساطير . فهى تهاجم خصومها من البيض وأعوانهم الخونة من أبناء البلاد فى الوقت الذى لا يتوقعون فيه اعتداء ، ورجالها مهرة فى التخفى والاختفاء ، وهم يستعملون الخناجر ولكنهم سرعان مايقلعون عن هذا السلاح ويعمدون إلى السهام المسمومة يصوبونها إلى من يريدون قتله ، حتى أصبح اسم الجمعية مصدر رعب وفزع دائمين .

وأكثر من هذا فانها قد أنذرت الإنجليز بضرورة الجلاء عن البلاد قبل حلول ربيع عام ١٩٥٣ .

ومع هذا فان الكثيرين يتشككون فى كل مايذاع ويقال . فلم تظهر جمعية سياسية من قبل تحمل هذا الإسم ، بل إن كلمة «ماو ماو» على مايظن الثقاة فى علوم اللغات و اللهجات لاتتصل بلغة أهل البلاد . والمرجح انها ربما تكون عصابة أو جمعية سرية محدودة النطاق ولكن الدعاية الاستعمارية تحاول أن تجعل منها شيئاً ضخما ، لغرض فى نفسها . ويقول البعض أن الاسم الأصلى هو « أوما أوما » أى « قم قم » ومعناها « أخرج » فكأنها تعبير عن الشعار الآتى وهو « الجلاء الجلاء » . ويقال كذلك أن من أعضائها الكثيرين من رجال الدين الوطنيين الذين نزلوا إلى معركة التحرير .

ونستطيع أن نتعرف هذا الغرض من سلسلة الاتهامات التى

يوجهها للاستعمار . فهى عنده جمعية إرهابية لا تؤمن بغير العدوان وسفك الدماء ، وهى لا تفرق فى اختيار ضحاياها إذ منهم البيض والأسيويون والمسيحيون ، وهى كذلك مدفوعة إلى هـذا المسلك بمؤثرات خارجية ، شيوعية أو غيرها .

وإذن فالغرض واضح وهو حرمان هذه الجماعة - إن صح وجودها على هذا النطاق الواسع - من العطف العالمى ، وإلقاء ظل قاتم على الحركة القومية النامية فى كينيا .

ومهما يكن من أمر ، فالأمر الذى لا يمكن إنكاره أو الجدل بشأن صحته ، ان شعب كينيـا قد نهض فى وجه الرجل الأبيض مطالباً بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

كينيا وحقوق الانسان

عرضنا بقدر ما وسع المجال للأوضاع والظروف التى يعيش فيها أهل كينيا ، أى أصحاب البلاد الأصليون ، وحتى نتبين مدى ماتتسم به من الإنحراف عن معايير العدالة والمثل الديموقراطية المتعارف عليها ، نحاول فى إيجاز أن نشير اليها على ضوء «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » .

تقول المادة الأولى من هذه الوثيقة الدولية « يولد الناس كافة أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا العقل والضمير وينبغى أن يعملوا ، كل منهم قبل الآخر ، بروح من الأخوة » . فاذا رجعنا إلى كينيا نجد أن المبدأ المتبع هو التمييز العنصرى فللبيض حياتهم ، ولغيرهم أوضاعهم والانتخابات للمجلس التشريعى تجرى على الأساس الطائفى ، ولكل من العنصرين مدارسه ونواديه ومحال اقامته . وينظر البيض إلى سواهم على أنهم دونهم مستوى وحضارة .

ولا ريب أن هذا كله يتنافى مع أبسط عناصر المساواة والأخوة وثمت مبادىء أخرى سامية نلقاها :

(١) فلكل حق الحياة والحرية وضمان الذات (م ٣)

(٢) ولا يجوز أن يتعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقاب ، مما يصطبغ بالقسوة أو يبعد عن الروح الإنسانية أو يهبط بالكرامة (م٥)

(٣) والجميع متساوون أمام القانون (م ٧)

(٤) ولا يجوز أن يتعرض الفرد للقبض عليه أو الاعتقال أو النفى بطريقة تعسفية (م ٩)

هذا ماينص عليه الإعلان العالى لحقوق الإنسان ، ولكن حكومة كينيا البيضاء لاتعترف من الوجهة العملية بهذه الحقوق . فالتمثيل فى المجلس التشريعى لا يتناسب مع عدد الطوائف ، وإجبار الافريقيين على الإقامة فى أماكن خاصة لهم مما يتنافى مع احترام كرامة الإنسان وتحريم الامتلاك فى المرتفعات على غير البيض خروج على قاعدة المساواة أمام القانون ، وللحاكم أن يأمر بنفى أى شخص قد يكون فى نظر السلطات مبعث خطر على الأمن والنظام ، حتى ولو لم يوجه إلية اتهام معين محدود ، واعتقال الأحرار والمطالبين بالاصلاح أمر مألوف .

ونقرأ كذلك فى هذه الوثيقة الدولية .

(١) أن لكل انسان الحق فى الامتلاك بمفرده أو بالاشتراك مع الآخرين (م ١/١٧)

(٢) ولا يجوز حرمانه بطريق تعسفى مما يملك (م ٢/١٧)

أما فى كينيا فان السلطات البيضاء قررت فى أثر استعمار البلاد أن الأراضى ملك للتاج ، ومن هنا راحت تنزع الأراضى من أصحابها الأصليين أو الفعليين وتمنحها للمستعمر الأبيض ، ثم خصصت لهؤلاء

مناطق معينة يقيمون فيها ويستغلونها ،وإن جاز الانتقاص من مساحتها إذا كان مثل هذا الاجراء فى صالح الرجل الأبيض .

وأكثر من هذا :

١ — فللفرد الحق فى حرية ابداء الرأى (م ١٩)

٢ — وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بالطرق السلمية (م ١/٢٠)

٣ — وأن يشترك فى حكومة بلده بطريق مباشرا عن طريق أولئك الذين يختارهم فى حرية لتمثيله ، وأن يشغل مناصب الخدمة العامة فى بلاده (م ٢١)

٤ — وأن إرادة الشعب هى الأساس الذى يقوم عليه سلطان الحكومة (م ٢١)

أما فى كينيا فقد رأينا كيف اعتقل زعيم لأنه ألف جمعية للمطالبة بحقوق أهل البلاد ، وكيف حرم النشاط السياسى على جمعية كيكويو المركزية ونفى بعض زعمائها ومنع صدور المجلة التى تنطق باسمها . وفى الوظائف العامة تلقى المناصب الرئيسية مقصورة على الأوربيين ، كما أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس التشريعى من الأخيرين ، بينما أهل البلاد لا يمثلهم فى هذه الهيئة سوى أربعة أعضاء .

وتنص المادة ١٣ على حرية الفرد فى التنقل والاقامة داخل الدولة التى ينتمى اليها ، ولكن الكينى الذى يتعين عليه حمل بطاقة التسجيل إذا غادر مكان العمل بارادته فإن السلطات تعيده قسراً .

وهل لكل فرد الحق فى التعليم ، وهل التعليم الأولى أو الأساسى إجبارى . طبقا للمادة السادسة والعشرين ؟ الجواب بالنفى على وجه التأكيد وتطالب المادة الثالثة والعشرون بأن لكل امرىء الحق فى العمل ، والاختيار الحر للعمل الذى يمارسه ، والتمتع بأحوال من العمل عادلة ومناسبة ، وفى الحماية ضد البطالة ، ونعتقد أن ماسجلناه من قبل عن شؤون العمل فى كينيا ينطوى على مخالفة صارخة لتلك القواعد الانسانية .

الحق ، أن إدارة الرجل الأبيض فى المستعمرات الإفريقية لتجرى على نقيض المبادىء التى يشتمل عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان . وأكثر من هذا فإن ماسجلنا عنها فى الصفحات المتقدمة لخروج واضح على ميثاق الأمم المتحدة ، كما يتضح من الموازنة بينها وبين النصوص التالية الواردة فى الفصل الثانى عشر من الميثاق خاصا بنظام الوصاية الدولى :

المـادة السادسة والسبعون

الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد « الأمم المتحدة » المبينة فى المادة الأولى من هذا الميثاق هى : —

(ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم . وإطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه

ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بمل‌ء حريتها وطبقا لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ج) التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، والتشجيع على إدراك ما بين الشعوب العالم من تقيد بعضهم بالبعض .

(ء) كفالة المساواة فى المعاملة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء « الأمم المتحدة » وأهاليها المساواة بين هؤلاء الأهالى أيضا فيما يتعلق بإجراء القضاء . .

ماذا يقصد الاستعمار ؟

ان هذه التهم التى تكال للجمعية وللزعيم كذبا انا تدل على هدف استعمارى بعيد .

لقد ضاق الاستعمار ذرعا بالرجل ، ولابد من الخلاص منه

ومن هنا الاتهام

الذى عقوبته الاعدام